معالي سلطان المنصوري: محفزات استثمارية مغرية بدول «التعاون» تجذب مزيداً من رؤوس الأموال

أوراق مالية

مجلة متخصصة | العدد الرابع عشر | رمضان 1436 - يوليو 2015

«الأوراق المالية والسلع» تفوز بجائزة الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية

خبراء: ضوابط تأسيس الشركات الجديدة تحمي المستثمرين وتدعم سوق الإصدارات

62 خدمة مؤتمتة على منصة هيئة الأوراق المالية والسلع

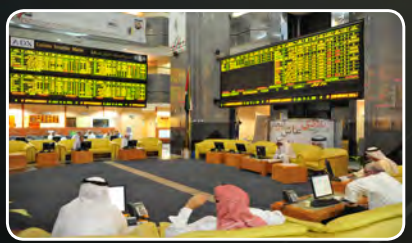

محللون: الحساب التجميعي يعزز شفافية تعامل المؤسسات

المحتويات

«الأوراق المالية» تفوز بجائزة الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية 4

«الهيئة» تعتمد إجراءات لرفع تنافسية الدولة 6

تكريم 41 وسيطاً ومحللاً مالياً اجتازوا برنامج التأهيل المهني للوسطاء 10

«الأوراق المالية» تفوز بخمس جوائز عالمية 15

62 خدمة مؤتمتة على منصة هيئة الأوراق المالية والسلع 16

القمة التاسعة للجهات الرقابية في دول الخليج 20

73 شركة وطنية مدرجة توزع 29,05 مليار درهم نقداً و4,67 مليار سهم منحة 34

غلاف العدد

الطبعة الثانية

إكسبو 2020
دبي، الإمارات العربية المتحدة

أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

التحرير والإخراج:

إدارة الإعلام والاتصال

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الهيئة ولا تتحمل إدارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية تترتب عليها

جائزتي برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي
Sheikh Khalifa Government Excellence Awards

شهادة الايزو 9001:2008 لنظم الجودة
ISO 9001:2008 certified

رئيس الدولة يصدر قانوناً اتحادياً بشأن الشركات التجارية

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله"، قانونا اتحادياً بشأن الشركات التجارية التي تعد عنصراً أساسيا في أي اقتصاد ناجح.

وتضمن قانون الشركات التجارية رقم / 2 / لسنة 2015، 378 مادة فيما تسري أحكام القانون والأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له، على الشركات التجارية التي تؤسس في الدولة، كما تسري الأحكام الخاصة بالشركات الأجنبية الواردة في هذا القانون والقرارات والأنظمة التي تصدر تنفيذا له، على الشركات الأجنبية التي تتخذ من الدولة مركزا لممارسة أي نشاط فيها أو تنشئ بها فرعا أو مكتب تمثيل.

وتضمن القانون الاتحادي عددا من التعريفات والتخصصات وأهمها، " شركة الشخص الواحد"حيث أجاز القانون للشخص الواحد الطبيعي تأسيس وتملك شركة ذات مسؤولية محدودة وأن لا يسأل مالك رأس مال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال الوارد بعقد تأسيسها وتسري عليه أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة الواردة في هذا القانون فيما لا يتعارض مع طبيعتها وتنحل هذه الشركة بوفاة مؤسسها إلا إذا رغب الورثة استمرارها مع توفيق وضعها وفقا لأحكام هذا القانون، ويجب عليهم اختيار من يتولى إدارة الشركة نيابة عنهم.

وأجاز القانون للشخص الواحد الاعتباري، تأسيس وتملك شركة مساهمة خاصة أو مسؤولية محدودة ولا يسأل مالك رأس مال الشركة عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال الوارد بعقد تأسيسها وتسري عليه أحكام الشكل القانوني الواردة في هذا القانون فيما لا يتعارض مع طبيعتها وتنحل هذه الشركة بانقضاء الشخص الاعتباري.

وإذا قام مالك شركة الشخص الواحد بسوء نية بتصفيتها أو وقف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو قبل تحقيق الغرض الوارد بعقد تأسيسها كان مسؤولا عن التزاماتها في أمواله الخاصة.

وعرف القانون "لشركات القابضة " بأنها تقوم بتأسيس شركات تابعة لها داخل الدولة وخارجها أو السيطرة على شركات قائمة، وذلك من خلال تملك حصص أو أسهم تخولها التحكم بإدارة الشركة والتأثير في قراراتها.

وتتخذ هذه الشركة الشكل القانوني للشركة المساهمة أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة وأن تقتصر أغراض الشركة القابضة على تملك أسهم أو حصص في الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وتقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها وتملك العقارات

والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها وإدارة الشركات التابعة لها وتملك حقوق الملكية الفكرية من براءات اختراع أو علامات تجارية أو رسوم ونماذج صناعية أو حقوق امتياز وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لشركات أخرى. وأنه لا يجوز للشركات القابضة أن تمارس أنشطتها إلا من خلال شركاتها التابعة.

وعرف القانون الجديد" البناء السعري للأوراق المالية بالعملية التي يتم بمقتضاها تحديد سعر الورقة المالية عند إصدارها أو بيعها في اكتتاب عام حيث تقوم الشركة المصدرة للأوراق المالية من خلال بنك استثماري بتقديم عروض للمستثمرين المؤهلين "الأشخاص الاعتبارية من المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار وغيرها من الشركات والمؤسسات" عن الأوراق المالية المزمع طرحها ومن ثم يتم بناء سجل أوامر الاكتتاب من خلال طلبات الاكتتاب المقدمة من المستثمرين المؤهلين فقط وتقوم الشركة بالتعاون مع البنك الاستثماري بتحديد سعر الورقة المالية وذلك في نشرة الاكتتاب، بعد تحليل بيانات السجل الخاص بأوامر الاكتتاب في الأوراق المالية المطروحة على أن تلتزم الجهة المصدرة بطرح نسبة لا تقل عن 20% للمستثمرين الأفراد ونسبة لا تقل عن 60 في المائة للمستثمرين المؤهلين، وذلك من الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب.

ونص القانون على أن تصدر الهيئة قرارا ينظم آلية الاكتتاب على أساس البناء السعري للأوراق المالية وتلتزم الجهات الراغبة في إتباع هذا الأسلوب بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القرار الذي تصدره الهيئة بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بـ " تقييم الحصص العينية "، نص القانون على أن يكتتب المؤسسون بالشركة المساهمة العامة بأسهم لا تقل عن 30 في المائة ولا تزيد عن 70 في المائة من رأس مال الشركة المصدر، وذلك قبل الدعوة للاكتتاب العام في باقي أسهم الشركة.

وأشار القانون إلى أنه لمؤسسي الشركة أن يقدموا مقابل أسهمهم في الشركة حصصا عينية وأن يتم تقييم الحصص العينية على نفقة مقدميها من خلال واحد أو أكثر من المستشارين الماليين تختاره أو تختارهم الهيئة من المعتمدين لديها أو من الجهات ذات الخبرة الفنية والمالية بموضوع التقييم والتي تقرها الهيئة وإلا اعتبر التقييم باطلا، وأن يخضع تقييم الحصص العينية اللاحق لمرحلة تأسيس الشركة لذات أحكام التقييم المنصوص عليها في هذا القانون.

وفي إطار "بيع المؤسسين لنسبة من حصتهم العينية في اكتتاب عام"، أجاز القانون للشركة الراغبة في التحول إلى شركة مساهمة عامة أن تبيع عن طريق الاكتتاب العام نسبة لا تزيد عن 30 في المائة من رأس مالها بعد التقييم وأن تصدر الهيئة قرارا ينظم شروط وإجراءات بيع نسبة من أسهم الشركة عند تحولها.

وحول "متعهد التغطية "، أجاز القانون للشركة أن يكون لها عند تأسيسها أو عند زيادة رأسمالها متعهد تغطية أو أكثر من المعتمدين من قبل الهيئة لتغطية ما يتبقى من أسهم الاكتتاب وله أن يعيد طرح ما اكتتب به من أسهم وفقا للشروط والضوابط والإجراءات التي يصدر بها قرار من الهيئة، وأن تصدر الهيئة قرارا بضوابط وشروط مزاولة نشاط متعهد التغطية بالدولة.

وبشأن" بيع حق الأولوية"، أوضح القانون أنه يكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة ويبطل كل شرط على خلاف ذلك في نظام الشركة أو القرار الصادر بزيادة رأس المال وأنه يجوز للمساهم بيع حق الأولوية لمساهم آخر أو للغير بمقابل مادي، ويصدر مجلس إدارة الهيئة القرار المنظم لشروط وإجراءات بيع حق الأولوية.

وحول " الشريك الاستراتيجي"، فقد عرفه القانون بأنه الشريك الذي ينتج عن مساهمته في الشركة توفير دعم فني أو تشغيلي أو تسويقي للشركة بما يعود بالنفع عليها. وأجاز القانون للشركة بموجب قرار خاص أن تزيد رأسمالها بدخول شريك استراتيجي ويصدر مجلس إدارة الهيئة قرارا يحدد شروط وإجراءات دخول الشريك الاستراتيجي كمساهم بالشركة، على أن يعرض مجلس إدارة الشركة على الجمعية العمومية دراسة تبين المنافع التي ستجنيها الشركة من إدخال الشريك الاستراتيجي كمساهم فيها.

المنصوري : تشريع عصري يمضي بالتنمية الاقتصادية المستدامة إلى أهدافها

أكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، أن القانون الاتحادي الجديد رقم / 2 / لسنة 2015 الخاص بالشركات التجارية الذي أصدره صاحب السمو رئيس الدولة، يشكل نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وسيكون له شأن ودور كبيران في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدولة وتقوية تنافسيتها إقليميا وعالميا ودعم سياسة التنويع الاقتصادي وتسريع خطوات الدولة نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة المستند على الإبداع والابتكار وفق " رؤية الإمارات 2021 " وأجندتها الوطنية.

وقال معاليه " إن القانون جاء ضمن رؤية القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله "وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " رعاه الله"وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وإخوانهم أصحاب السمو الشيوخ أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات.. لرفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق أحد أهم أهداف الأجندة الوطنية بالوصول إلى المركز العاشر على مؤشر التنافسية العالمي.

وأضاف نحن أمام قانون عصري من شأنه أن يمضي بالتنمية الاقتصادية إلى أهدافها المنشودة المنصوص عليها في رؤية " الإمارات 2021 " تلك الرؤية الحريصة على تنويع الاقتصاد وتعزيزه بعقل اقتصادي منفتح يدرك أن نجاح القطاع الخاص من شأنه أن يرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على ضمان التشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج من مال وإدارة وعاملين وتنعكس نتائجه على مستقبل الحياة الاجتماعية للمواطنين والمقيمين في دولة الإمارات.

القانون يجيز للشركة الراغبة في التحول إلى شركة مساهمة عامة أن تبيع عن طريق الاكتتاب العام نسبة لا تزيد عن 30% من رأس مالها

سمو الشيخ منصور بن زايد يسلم سعادة عبد الله الطريفي الجائزة

منصور بن زايد: قيادة الإمارات تولي العنصر البشري كل اهتمام

«الأوراق المالية» تفوز بجائزة الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية

فازت هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخرا بجائزة الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية في دورتها الأولى. وحصلت الهيئة على جائزة "المستوى العام" وجائزة فئة " الجهة الخدمية" وجائزة فئة " التنفيذي الواعد".

وكرم سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، هيئة الأوراق المالية والسلع ممثلة في سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة وفريق الموارد البشرية بالهيئة ممثلاً في محمد الحضري نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية والمساندة والأستاذ عثمان آل علي مدير إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية.

وحصلت الهيئة على جائزة "المستوى العام" وجائزة فئة " الجهة الخدمية" وجائزة فئة " التنفيذي الواعد" التي نالها الزميل مصطفى المرزوقي رئيس قسم سياسات ولوائح الموارد البشرية الذي حظي بتكريم سمو الشيخ منصور. وأكد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان أن جائزة الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية، التي أطلقتها الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية خلال العام 2014 برعاية سموه، تأتي إنسجاما مع رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تولي العنصر البشري كل اهتمام وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأشار إلى أن دولة الإمارات أولت رأس المال البشري أهمية كبرى منذ وقت مبكر إنطلاقا من إيمانها بأهميته كركيزة للتنمية الشاملة المستدامة وإحدى المقومات الرئيسة لنجاح الدولة وتفوقها في سباق التنافسية

العالمية، مشيدا بمستوى أداء الوزارات والجهات الاتحادية وأنظمة وسياسات وتشريعات الموارد البشرية المعمول بها في هذه الجهات والتي تعد خلاصة لأفضل الممارسات العالمية.

وهنأ سموه الفائزين بالجائزة من مؤسسات ووزارات وهيئات وأفراد، وقال : " نريد لموظفينا أن يكونوا في الطليعة دائما متميزين في مواقع عملهم فهم رهان المستقبل الفعلي لتحقيق رؤية الإمارات العربية المتحدة وتطلعات قيادتها الرشيدة".

حضر الحفل معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع ومعالي الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومعالي محمد بن عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء ومعالي حسين بن إبراهيم الحمادي وزير التربية والتعليم رئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية ومعالي صقر غباش وزير العمل ومعالي سلطان بن سعيد البادي الظاهري وزير العدل ومعالي الدكتور عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي وزير الأشغال العامة وسعادة الدكتور عبدالرحمن العور مدير عام الهيئة.

وكرم سموه الفائزين بالجائزة بشقيها على مستوى الجهات الاتحادية والأفراد حيث فازت وزارة العمل وهيئة الأوراق المالية والسلع بفئة "الجهة الشاملة"، ووزارة المالية والهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة عن فئة "الجهة المحفزة"، ووزارة البيئة والمياه وصندوق الزكاة ضمن فئة "الجهة الممكنة"، ووزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع عن فئة "الجهة الخدمية".

وفاز على مستوى الأفراد كل من جاسم حداد من وزارة المالية عن فئة "القائد المتميز في الموارد البشرية".. ومصطفى المرزوقي من هيئة الأوراق المالية والسلع عن فئة "التنفيذي الواعد في الموارد البشرية".

سمو الشيخ منصور بن زايد يكرم الزميل مصطفى المرزوقي

«الأوراق المالية» تعتمد إجراءات لرفع تنافسية الدولة

أقر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع إجراء تعديلات على نظامي الإفصاح والشفافية، والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية، كما أجرى تعديلات على الضوابط والإجراءات التنظيمية لتطبيق نص المادة (168) من قانون الشركات التجارية.

وكان مجلس إدارة الهيئة قد عقد اجتماعه الرابع (من الدورة الخامسة للمجلس) في مقر الهيئة بدبي برئاسة معالي المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة. ضم الاجتماع سعادة محمد بن علي بن زايد الفلاسي، نائب رئيس مجلس الإدارة، وسعادة عبد الله خليفة أحمد السويدي، وسعادة هلال خلفان بن ظاهر المهيري، وسعادة اليازية علي صالح الكويتي، والرئيس التنفيذي للهيئة سعادة عبد الله الطريفي.

كما حضر الاجتماع أيضاً من الهيئة سعادة مريم السويدي نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الترخيص والمتابعة والتنفيذ (مقرر المجلس)، وسعادة د. عبيد الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار (منسق المجلس).

وناقش المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية، واتخذ مجموعة من القرارات.

وتمت الموافقة على تعديل المادة (22) من النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية، وذلك بهدف استيفاء المتطلبات العالمية لرفع تنافسية الدولة في "مؤشر حماية المستثمرين/الأقلية"، وتتضمن التعديلات أن يكون للمساهمين الحق في التداول بحرية بالسوق ولا يجوز للشركة النص بالنظام الأساسي على حظر التداول على أسهمها قبل أو أثناء انعقاد اجتماعات جمعياتها العمومية أو القيام بصفقة أو معاملة أو إجراء أو عمل يكون له تأثير على رأس مال الشركة.

وتتضمن التعديلات كذلك أن يكون للهيئة اتخاذ قرار بوقف التداول مؤقتاً على أي ورقة مالية مدرجة في السوق إذا حدثت ظروف استثنائية تستدعي ذلك أو إذا رأت أن تداول الورقة المالية لا يخدم المصلحة العامة أو يشكل عبئاً أو إخلالاً بحقوق المساهمين أو لغير ذلك من الأسباب، وأن يكون لمدير عام السوق -بعد موافقة الهيئة- صلاحية وقف التداول مؤقتاً على أي ورقة مالية مدرجة في السوق حال حدوث ظروف استثنائية تهدد حسن سير العمل والنظام في السوق أو في الحالات التي يرى فيها ضرورة لذلك.

وبغرض استيفاء المتطلبات العالمية لرفع تنافسية الدولة في "مؤشر حماية المستثمرين/ الأقلية"، وافق المجلس على إجراء تعديلات على النظام الخاص بالإفصاح والشفافية بحيث تضاف مادة جديدة مؤداها أنه لا يجوز لأية شركة غير شركة المساهمة العامة القيام بعرض أية أوراق مالية في اكتتاب عام، وفي جميع الأحوال لا يجوز لأية شركة أو جهة أو شخص طبيعي أو اعتباري مؤسس أو مسجل داخل الدولة أو بالمناطق الحرة أو خارج الدولة نشر أية إعلانات في الدولة تتضمن الدعوة للاكتتاب العام في أوراق مالية قبل الحصول على موافقة الهيئة وفق الضوابط والشروط التي تحددها بهذا الشأن.

كذلك تضاف مادة أخرى تلزم كل شخص طبيعي

أو اعتباري (أو المجموعة المرتبطة أو الأطراف ذات العلاقة) بلغت نسبة ملكيته (50%) فأكثر من رأس مال إحدى الشركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق عند رغبته في زيادة نسبة ملكيته، التقدم بعرض استحواذ لجميع المساهمين بتلك الشركة وفقاً للضوابط والشروط والإجراءات التي تحددها الهيئة بهذا الشأن.

وبمقتضى المادة الجديدة، يتعين على الشركات مراعاة ألا تزيد الملكية المتبادلة بين شركتي مساهمة عامة مستقلتين عن نسبة (10%) من رأسمال كلٍ منهما، وتضع الهيئة الضوابط المنظمة لذلك.

وفيما يتعلق بالضوابط والإجراءات التنظيمية لتطبيق نص المادة (168) من قانون الشركات التجارية، وافق المجلس على إضافة بندين جديدين برقمي (6) و(7) إلى المادة (1) بحيث لا يجوز لشركة تابعة أن تكون مساهماً في الشركة الأم لها، ويقع باطلاً كل تخصيص أو تحويل لأية أسهم في الشركة الأم لإحدى شركاتها التابعة. واستثناءً من حكم البند (6) من هذه المادة، للشركة التي تصبح تابعة لشركة أم وتملك أسهماً فيها قبل التبعية لها، الاستمرار كمساهم في الشركة الأم مع مراعاة عدم التصويت في اجتماعات مجلس إدارة الشركة الأم أو في اجتماعات جمعياتها العمومية، ووجوب التصرف في أسهمها في الشركة الأم خلال (12) اثني عشر شهراً من تاريخ تبعيتها للشركة الأم.

واطلع المجلس على تقرير بشأن مهمة العمل التي قام بها وفد الهيئة برئاسة سعادة عبد الله الطريفي لكل من بلجيكا ولوكسمبورج، وتم خلالها بحث سبل تطوير البيئة التشريعية للأسواق المالية بالدولة، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تسهم في ترقية الأسواق المالية للدولة إلى أسواق متقدمة على مؤشر مورجان ستانلي والمؤشرات العالمية الأخرى.

مد مهلة تطبيق الآلية الجديدة لتوزيع الأرباح على المساهمين لنهاية 2015

وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع على تأجيل العمل بآلية توزيع الأرباح الجديدة ومنح الشركات المساهمة العامة مهلة إضافية تنتهي بنهاية العام الحالي.

وناقش الاجتماع الذي عقد مؤخراً، عدداً من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية.

وناقش المجلس عرضاً توضيحياً يتناول الخطوات الواجب اتباعها ومتطلبات ترقية أسواق الدولة إلى فئة الأسواق المتقدمة، وذلك بحضور خبراء متخصصين من مؤسسة مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال MSCI.

وتضمن العرض الفترات الزمنية اللازمة لتنفيذ الخطة المستقبلية، وذلك لإعداد الأنظمة واللوائح التشريعية مترافقة مع الأنظمة الفنية والتقنية التي يتعين تبنيها من قبل الهيئة والسوقين، مع الوضع في الاعتبار ضرورة مضي فترة توضع فيها هذه الأنظمة والمتطلبات التقنية تحت الاختبار والتجريب من قبل المستثمرين المحليين والدوليين، وفترة أخرى توضع فيها أسواق الدولة على لائحة التشاور مع مصدري المؤشرات والمستثمرين قبل التنفيذ النهائي.

وتضمن العرض كذلك الخطوات المطلوبة من كل من الهيئة والأسواق خلال هذه الفترة، والتي تتضمن توفير منتجات استثمارية جديدة تحقق احتياجات المستثمرين وتتساوى مع تلك الموجودة في الأسواق المتقدمة، وآليات جديدة مثل الحسابات المجمعة، وإتاحة الفرصة لخدمات جديدة مثل متعهد التغطية ومقدم الخدمات الإدارية للصناديق، وإطلاق حملات ترويجية Roadshows من قبل الهيئة والأسواق لعرض التطورات وتفحص فاعليتها في تحقيق الأهداف الاستثمارية للمؤسسات العالمية. وقد ناقش المجلس هذه الخطوات التي تتطلب التنفيذ ضمن إطار زمني يناهز عشر سنوات، وتابع مراحل تطبيق الهيئة لها.

و اطلع المجلس كذلك على تقرير يتضمن الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة بشأن توصيات المجلس الوطني الاتحادي الخاصة بمناقشة سياسة الهيئة، وتناول التقرير كافة التوصيات الصادرة عن المجلس الوطني، وكذلك الآليات والخطط والقرارات التي اتخذتها الهيئة لتحقيق الالتزام الكامل بتطبيق توصيات المجلس الوطني، وتابع مجلس الإدارة خطوات تنفيذ هذه الإجراءات، وأكد على الأهمية القصوى لتوصيات المجلس الوطني كما وجه بضرورة إجراء كافة التعديلات التي من شأنها التطبيق الدقيق لها ووضعها موضع التنفيذ. ووافق مجلس إدارة الهيئة على مشروع مقدم من "مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب" يختص ببرنامج التعليم المهني المستمر المقترح تطبيقه على العاملين في قطاع الخدمات المالية وخدمة المستثمرين، وقد تضمن المشروع الإطار التنظيمي الخاص به، والفئة المستهدفة له، ومضمون البرنامج ومحتواه الذي ينقسم إلى ثلاثة أجزاء يبلغ إجماليها 30 ساعة، والإجراءات المقترحة لتنفيذ البرنامج.

اعتماد الضوابط الخاصة بطرح وإدراج الشركات المساهمة العامة حديثة التأسيس

وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع على اعتماد الضوابط الخاصة بطرح وإدراج الشركات المساهمة العامة حديثة التأسيس، وذلك بهدف تعزيز ثقة المستثمرين وحمايتهم والارتقاء بأسواق الأوراق المالية بالدولة من خلال تطوير إجراءات تأسيس شركات المساهمة العامة حديثة التأسيس.

ومن أهم الضوابط التي أقرتها الهيئة أن يكون الاستثمار في هذه الشركات مقصوراً على المستثمرين المؤهلين من الأشخاص الاعتبارية من المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار وغيرها من الشركات والمؤسسات، وكذلك الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية أو الشركات أو المؤسسات التابعة لها والمستثمرين ذوي الملاءة من الأفراد بحيث لا يقل الحد الأدنى للاكتتاب في أسهم هذه الشركات عن (5) مليون درهم.

كما لا يجوز أن تتضمن قائمة المؤسسين لهذه الشركات، شركات ذات غرض خاص (SPV)، كما يجب ألا تقل الأسهم المملوكة للمساهمين الرئيسيين عن الحد الاقصى المسموح به والبالغ 45% من رأس المال، و أن يكون الغرض الرئيس للشركة هو القيام بنشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو عقاري أو سياحي، كما يتعين على الشركة تعيين بنك كمتعهد تغطية لعملية الاكتتاب. أما بالنسبة لأهم ضوابط الإدراج التي أقرتها الهيئة فتتمثل أبرزها في إدراج الشركة في السوق في الفئة (الثانية)، و يجب تعيين مستشار إدراج مرخص من الهيئة يتولى مهامه لمدة سنتين ماليتين على الأقل عقب إدراج الشركة بالسوق المالي. وتتركز مهامه على مساعدة الشركة وتجهيز المستندات اللازمة لعملية الإدراج، فضلاً عن موافاة السوق بشكل مستمر بتوافق وضع الشركة مع معايير الإدراج بالسوق، مع توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين. وقامت الهيئة ومن خلال موقعها الإلكتروني www.sca.gov.ae بنشر هذه الضوابط الجديدة لاطلاع كافة المستثمرين والمتعاملين والإحاطة بصدورها.

تكريم فرق عمل الإنجازات المتميزة والموظفين الحاصلين على أعلى معدلات أداء

كرمت هيئة الأوراق المالية والسلع فرق عمل الإنجازات المتميزة والموظفين الحاصلين على أعلى معدلات الأداء، وذلك خلال اللقاء السنوي الذي نظمته تحت رعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة، (تحت عنوان: الابتكار.. طريق التفوق).

وهنأت الهيئة فريق العاملين على ما حققوه من أداء متميز خلال العام 2014 ونجاحهم في تنفيذ مبادرات الخطة التشغيلية للعام بنسبة 100 %، وحثت على تحقيق المزيد من التميز في الخطة التشغيلية للعام 2015 من خلال تبني رؤى إبداعية وطرح مشاريع مبتكرة تجاوباً مع إعلان القيادة الحكيمة للدولة عام 2015 عام الابتكار، والتركيز على الخدمات الذكية لخدمة المتعاملين على مدار الساعة وفي أي مكان.

وأشادت بإنجازات الموارد البشرية للهيئة وارتفاع نسبة التوطين بها، مشيرة إلى مشاركة 30 موظفاً في برنامج الخدمة الوطنية بما يمثله من تعبير عن قيم الولاء والانتماء للوطن المعطاء في ظل القيادة الحكيمة للدولة ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله".

وكرم سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة "بحضور نواب الرئيس، فرق العمل المتميزة" بالهيئة ممثلة في فريق التنافسية الدولية الذي ساهم في إحراز المركز الأول عالميا على مؤشر "فاعلية مجالس إدارات الشركات"، والفرق الفائزة بجائزة "الإنجاز المتميز" ممثلة في فرق الموارد البشرية والتدقيق الداخلي والاستراتيجية التي جاءت ضمن أفضل 30 ممارسة عالمية في مسابقة التجارب المؤسسية، ود. عبيد الزعابي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار الفائز بجائزة "الصدى المتميز" لمشاركاته الفاعلة في المحافل الدولية، والموظف المثالي للهيئة الفائز بجائزة "فارس الهيئة" عثمان آل علي مدير إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية.

وكرم كذلك الموظفين الحاصلين على "جائزة الجهود المتميزة" على المستويين الإشرافي والتخصصي/ التنفيذي، و"الموظفين المتميزين عن قطاع الإدارة العامة، والترخيص والرقابة والتنفيذ، والشؤون القانونية والإصدار، والخدمات المؤسسية والمساندة بالهيئة على المستويين الإشرافي والتخصصي/التنفيذي، فضلاً عن العاملين بالخدمات الفائزين بجائزة "الجندي المجهول".

تأسيس مركز اختبار لمؤسسة «بيبول سيرت» في مقر الهيئة لتقديم اختبارات دولية تخصصية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع ومؤسسة «بيبول سيرت» الدولية مذكرة تفاهم من أجل تعزيز التعاون المتبادل في مجال التأهيل المهني. وقع المذكرة عن الهيئة سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة و ديفيد أتش جرينهام رئيس بيبول سيرت بالمملكة المتحدة.

تهدف المذكرة إلى الاستفادة من برامج التأهيل والتدريب المقدمة من «بيبول سيرت» -Peopl eCert للعمل على تطوير أسواق المال وصناعة الخدمات المالية بصفة عامة، وتحديث معايير الأداء المهني للعاملين في هذا المجال على وجه التحديد.

وقد نوه سعادة عبد الله الطريفي عقب التوقيع إلى أن «الهيئة تسعى باستمرار لتطوير أداء مركز التدريب وتعزيز الجهود التي يقوم بها لتطوير أداء العاملين بصناعة الخدمات المالية، ومن هنا جاء التوقيع على مذكرة التفاهم للاستفادة من الخبرات المتاحة لشركة «بيبول سيرت» العالمية بما لديها من خبرات في مجال تقديم الاختبارات، وتصميم محركات تقنية للتسجيل وإجراء حجوزات الاختبارات، وبوابات الدفع الإلكترونية، واستحداث طرق متعددة لتقديم الاختبارات، وأساليب فورية وآلية للتصحيح ووضع الدرجات، وإصدار الشهادات.. نظراً لما لديها من خبرات عديدة تقدمها في نحو 140 دولة حول العالم».

من جانبه قال ديفيد أتش جرينهام رئيس بيبول سيرت «إن توقيع مذكرة التفاهم اليوم مع هيئة الأوراق المالية يصب في صلب استراتيجية «بيبول سيرت» الهادفة إلى التركيز على تقديم الخدمات للهيئات في منطقة الشرق الأوسط في مختلف قطاعات الصناعة. وتُعد صناعة الخدمات المالية مهمة جداً بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ تضطلع الهيئة بدور حيوي في التحقق من سلامة صناعة الأوراق المالية وتنظيمها داخل الدولة.

تعزيز المعايير التنظيمية والإشرافية لقطاع السلع الأساسية

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع مركز دبي للسلع المتعددة، بغرض تطوير التعاون بينهما في المعايير التنظيمية والإشرافية على قطاع السلع الأساسية، وتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز سبل حماية المستثمرين بما يخدم الاقتصاد الوطني للدولة. وقع الاتفاقية سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة وسعادة أحمد بن سليم الرئيس التنفيذي الأول للمركز، وذلك في مقر الهيئة بدبي. تأتي المذكرة في إطار رغبة الطرفين في تطوير إطار عمل مشترك بينهما يهيئ سبل التعاون والتفاهم، والرقابة المشتركة وتبادل المعلومات، والقيام بتوفير المساعدة الفنية لبعضهما البعض.

هيئة الأوراق المالية توقع مذكرة تفاهم مع رابطة الاستثمار المالي الكورية

على هامش اجتماعات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو) التي تعقد في لندن أبرمت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع رابطة الاستثمار المالي الكورية. وقع المذكرة عن الهيئة سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة وعن الطرف الكوري يونج كي هوانج رئيس مجلس إدارة الرابطة.

وقد نصت المذكرة الموقعة بين الطرفين على تعزيز التعاون المتبادل من خلال استخدام برامج التأهيل والتدريب المقدمة من الرابطة بهدف ضمان تطوير أسواق المال وصناعة الخدمات المالية بصفة عامة، وتحديث معايير الأداء المهني للعاملين في هذا المجال على وجه التحديد، وخاصة فيما يتعلق بالتدريب والتوعية وتبادل المعرفة والخبرات.

وتنص المذكرة على التعاون في تنظيم برامج تدريبية في مجال أسواق المال وصناعة الخدمات المالية بهدف تطوير وتحسين المستويات المهنية وزيادة الوعي بالمنتجات والأدوات المالية المتداولة بالأسواق المالية، والتشجيع على التعليم المستمر والتطوير المهني للعاملين في مجال الخدمات المالية المتعلقة بالاستثمارات البديلة.

كما تتضمن المذكرة كذلك تمكين كل طرف الآخر فرصة الاستفادة من المكتبة والمعلومات والإحصائيات التي لديه، وتنظيم المؤتمرات، والاجتماعات، والندوات وورش العمل ذات العلاقة بالطرفين.

وتمنح بنود المذكرة موظفي الهيئة فرصة الاستفادة من البرامج التدريبية والأنشطة والفعاليات والمؤتمرات التي تنظمها الرابطة، وكذلك تقديم تسهيلات وخصومات لمنتسبي كل من الطرفين للمشاركة في الفعاليات المنظمة من قبل كل من الطرفين. وتعد "الرابطة" هيئة قانونية خاصة ومؤسسة ذات رقابة ذاتية، تأسست في 2009 من خلال دمج ثلاث روابط وهي "الرابطة الكورية للمتعاملين في الأوراق المالية" و"الرابطة الكورية لإدارة الأصول" و"الرابطة الكورية للعقود الآجلة" بغرض تمثيل صناعات الأوراق المالية وإدارة الأصول والعقود الآجلة كما هو منصوص عليه في قانون خدمات الاستثمار المالي وأسواق المال. وتقدم الرابطة خدمات مصممة لحماية مصالح المستثمرين والمحافظة على ممارسات العمل المنصفة بين أعضائها، وضمان المعاملات المنصفة والتشجيع على التطور السليم لصناعة الاستثمار المالي في كوريا.

في إطار جهود «الأوراق المالية والسلع» للارتقاء بأداء العاملين بصناعة الخدمات المالية

تكريم 41 وسيطاً ومحللاً مالياً اجتازوا برنامج التأهيل المهني للوسطاء

احتفل مركز التدريب بهيئة الأوراق المالية والسلع بتأهيل 41 من الوسطاء والعاملين بصناعة الخدمات المالية الذين نجحوا في اجتياز اختبارات الترخيص المهني للعمل في أسواق الأوراق المالية بالدولة، والتي تمت بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة CISI .

وقد قام سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة بتوزيع شهادات اجتياز برنامج التأهيل المهني على41 وسيطاً ومحللاً مالياً أنجزوا متطلبات البرنامج، وذلك خلال حفل تكريم أقيم لهذا الغرض في دبي.

حضر حفل التكريم أعضاء مجلس أمناء مركز التدريب التابع للهيئة، وكيفين مور مدير تطوير المشاريع الدولية بالمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة وعدد من الخبراء والمتخصصين في الأسواق المالية بالدولة وخارجها.

وقد وجه الطريفي في افتتاح الحفل التهنئة لمن أتموا البرنامج التأهيلي، كما تقدم بالشكر لإدارة معهد الأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة لتعاونهم المتواصل كشريك استراتيجي مهم للهيئة في مجال التدريب والتأهيل.

وأكد الرئيس التنفيذي للهيئة أن "مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب" نجح على مدار السنوات الست التي مضت من عمره في ترسيخ مكانته كعنصر مهم في مجال التطوير المهني المتخصص في صناعة الأوراق المالية.. ليس على مستوى الدولة فحسب وإنما على مستوى المنطقة كلها، وأصبح بمثابة بيت خبرة يوفر خبراته للهيئات المناظرة في المنطقة، وأن تجربته قد أصبحت حاضرة بقوة على بساط البحث في اجتماعات رؤساء هيئات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون.. مما يؤكد على ريادة التجربة ونجاحها.

دعم قوي

وأوضح أن برنامج التأهيل المهني للعاملين في حقل الوساطة والتحليل المالي قد حظي بدعم قوي من مجلس إدارة الهيئة، بحيث أصبح اجتياز البرنامج التأهيلي متطلباً لازماً لاعتماد ممثلي الوسطاء والمحللين الماليين ومدراء التداول ومديري العمليات وكذلك المراقبين الداخليين. وبانضمام الدفعة الجديدة من الذين اجتازوا البرنامج اليوم يصبح إجمالي عدد المتأهلين في أسواق الدولة نحو 350 خريجاً، وهو رقم يحمل دلالة مهمة إذ أنه يماثل تقريباً عدد العاملين بشركات الوساطة المالية بالدولة. وأشار إلى أن تأهيل الدفعة الجديدة من العاملين بصناعة الخدمات المالية لا يمثل فقط قيمة مضافة لسوق العمل في سوق الأوراق المالية، ولكنه في الوقت نفسه يمثل إسهاماً مهماً في ترسيخ معايير التميز المهني، ويواكب المتغيرات التي طرأت مؤخراً على قطاع الوساطة، والتي يتمثل أبرزها في إصدار النظام الجديد للوساطة في الأوراق المالية الذي روعي فيه ملائمة كافة مستجدات السوق المالي بالدولة مع تبني أفضل الممارسات العالمية .. وأن يكفل كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين في الأسواق المالية.. ويوفر المزيد من الضمانات لكافة أطراف السوق المالي.. علاوة على تطوير هيكل ومنظومة عمل الوسطاء؛ حيث تم تصنيف شركات الوساطة إلى فئتين هما: عضو التداول، وعضو التداول والتقاص الخاص، كما تم استحداث مفهوم عضو التقاص العام.

وكشف الطريفي عن أن النظام الجديد للوساطة منح عضو التداول إمكانية التعاقد مع عضو التقاص العام للقيام بعمليات التقاص والتسوية، مما يسمح لشركات الوساطة الصغيرة نسبياً بالحصول على ميزة تنافسية جيدة نظراً لانخفاض المتطلبات التنظيمية والتشغيلية لعضو التداول، بحيث يمكنها زيادة حجم تداولاتها على المدى الطويل، وتقليل المخاطر المرتبطة بتسوية صفقات الشراء والبيع، وتشجيع شركات الوساطة بدرجة أكبر على التخصص والتركيز أكثر على مجال التداول، وتوسيع أنشطتها أفقياً -إذا رغبت في ذلك- من خلال

> النظام الجديد للوساطة يكفل كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين ويوفر المزيد من الضمانات لكافة أطراف السوق المالي

تقديم خدمات إضافية كالتداول بالهامش والاستشارات المالية والتحليل المالي وتداول الشركات لحسابها الخاص، بما ينعكس إيجاباً على مداخيلها، وهي أمور من شأنها في النهاية أن تعزز جاذبية أسواق المال بالدولة.. خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار كذلك صدور القرار الإداري رقم 86 /رت لسنة 2014 بشأن ضوابط تداول شركات الوساطة لعملائها في الأسواق الأجنبية.

من جانبه وجه كيفين مور مدير تطوير الأعمال والمشاريع بالمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة التهنئة للذين تسلموا شهادات إنجاز البرنامج، منوهاً إلى أن كان عليهم اجتياز ثلاثة امتحانات على الأقل مناظرة لما يتحصل عليه أمثالهم في الأسواق المالية العالمية وفي مقدمتها لندن ونيويورك وسنغافورة وهونج كونج، وهذا ما جعلهم يستحقون هذه الشهادة لمزاولة مهنتهم.

عامل محفز

وتوقع ديفيد مور أن يكون هذا الإنجاز عاملاً محفزاً لزملائهم والآخرين في مجال الخدمات المالية بالدولة، وخصوصاً أن العمل في مجال صناعة الأوراق المالية في الدولة أصبح يستلزم تطوراً معرفيا وتعليماً مستمراً بعدأن أصبحت دولة الإمارات مركزا ماليا رئيسياً.. كما أوصى الناجحين بالالتزام بمعايير النزاهة والمحافظة على ثقة المتعاملين وبناء السمعة من خلال التأكد من أمانة وعدالة وشفافية الإجراءات التي يتخذونها.

وبلغ عدد الأشخاص الذين أنجزوا البرنامج العام الحالي 41 شخصاً موزعين كالتالي: 20 ممثلي وسيط، 12 مدير تداول ومدير عمليات ومراقب داخلي، و9 محللين ماليين. وبمقتضى البرنامج الذي تم تصميمه وفقاً لأفضل المعايير العالمية يقوم مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب بإجراء 6 اختبارات للترخيص المهني تتضمن (مقدمة في الاستثمار – المنهج الدولي، والقوانين والأنظمة المالية في الإمارات، والأوراق المالية – المنهج الدولي، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الخدمات المالية، وإدارة الثروات)، علماً بأن البرنامج يتوجه في الأساس للفئات العاملة في شركات الوساطة بالدولة، والتي تتضمن (ممثلي الوسطاء، ومديري التداول، ومديري العمليات، والمراقبين الداخليين، والمحللين الماليين). ويشار إلى أنه كان قد تم تصميم البرنامج وفقاً لمتطلبات الهيئة بمقتضى مذكرة التفاهم الموقعة مع معهد الاستثمار والأوراق المالية، الذي يعد إحدى الجهات الرائدة عالميا في مجال التأهيل المهني للعاملين في صناعة الخدمات المالية، وقد تم عقد أول اختبارات وفقا لهذا البرنامج في أكتوبر 2009. ويقدم مركز التدريب –الذي يقع في مقر الهيئة بدبي– اختبارات معفاة من الرسوم للمواطنين العاملين بالفعل في شركات الوساطة أو الراغبين في العمل مستقبلا في هذا المجال، إضافة إلى موظفي الهيئة المواطنين.

تصدرت المنطقة في حماية المستثمرين

الإمارات الأولى عالمياً في «مؤشر مجالس إدارة الشركات»

حقق "فريق رفع تنافسية الدولة للمركز الأول"، المشارك ضمن مجلس التنافسية للدولة، إنجازين لافتين تمثلا في حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول عالمياً في "مؤشر مجالس إدارة الشركات"، وفق الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية بسويسرا، إضافة إلى فوز دولة الإمارات كذلك بالمركز الأول عربياً وإقليميا على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "مؤشر حماية المستثمرين" بعد تقدمها 59 مرتبة، وهو ما جعلها تحتل قائمة الاقتصادات العشر الأكثر تحسنا عالميا على حسب تقييم البنك الدولي في التقرير السنوي الذي يصدره تحت مسمى "ممارسة الأعمال بالعالم".

وأشادت هيئة الأوراق المالية والسلع بجهود الفريق الذي شكلته الهيئة لتولي مهام تحقيق رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات في الوصول بترتيب الدولة إلى المركز الأول في مؤشرات التنافسية العالمية ذات الصلة بمجال الأوراق المالية والتنسيق مع مجلس الإمارات للتنافسية في هذا الشأن. وأشارت إلى أن هذا النجاح المميز لم يكن ليتحقق لولا الدعم الذي تلقاه من كافة الجهات الرسمية بالدولة وجهود "مجلس الإمارات للتنافسية".

ونوهت إلى تمكين المساهمين من تفقد الوثائق الخاصة بهذه المعاملات وتعيين مدقق مستقل للتدقيق فيها وطلب فسخها إذا ما ثبت أنها غير عادلة.

جاء ذلك على هامش حلقة بحثية نظمتها الهيئة وحضرها خبراء ومتخصصون في الأوراق المالية. أشار المشاركون فيها إلى أن مؤشرات الأسواق المالية قد تشهد تراجعات وانخفاضات، لكنها تعاود الارتفاع بعد فترة، باعتبار أن دورات الصعود والهبوط هي من طبيعة الأسواق المالية، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة الانخفاض في أسعار الأسهم ليست قاصرة على الأسواق المحلية ولكنها شملت مختلف الأسواق الإقليمية وعدداً من الأسواق العالمية. ودعا الخبراء المستثمرين إلى اتخاذ قراراتهم استناداً إلى التحليل السليم للوضع الاقتصادي العام للدولة وأساسيات السوق وأداء الشركات المدرجة واحتمالات نموها.

> ندوة بالهيئة تؤكد على أهمية تجنب المتعاملين للممارسات الخاطئة

ولفت المشاركون إلى أن التراجعات في الأسواق المالية قد أتاحت فرصا استثمارية عديدة جاذبة ومغرية، وأنه يمكن بسهولة ملاحظة انخفاض مؤشر مضاعف أو مكررات ربحية الأسهم P/E. ودعا الخبراء المستثمرين إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية اعتماداً على المنطق والاستعانة بآراء المستشارين المرخصين والمحللين الماليين المعتمدين، وعدم الانفعال أو الانسياق وراء الآخرين، والتحكم في رد الفعل تجاه مؤشر السوق. كما أهابوا بجميع المتعاملين تجنب الممارسات الخاطئة مثل الانسياق وراء الإشاعات والبيع على المكشوف، منوهين بالجهود الرقابية للهيئة سواء من خلال الرقابة الإلكترونية أو الرقابة المباشرة لفرق التفتيش التي بلغ عدد جولاتها التفتيشية (الدورية والمفاجئة) العام الأخير وحده حوالي 125 زيارة تفتيشية شملت كافة الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة.

وفد «أسواق المال» الكويتية يطلع على تجربة مركز الهيئة للتدريب

زار وفد من هيئة أسواق المال بدولة الكويت مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب، حيث التقى بالمشرفين على المركز وأجرى نقاشات مع أعضاء الجهاز الفني والإداري للمركز للتعرف على أساليب العمل، والأهداف والمبادرات التي يسعى المركز لتحقيقها في إطار الخطة الاستراتيجية والتشغيلية للهيئة.

وتم خلال الزيارة التعرف على مراحل نشأة المركز وتطوره، والدور الموكل لمركز التدريب في الارتقاء بأداء العاملين بالسوق المالي، وكذلك التعرف على الخدمات التي يقدمها مركز التدريب للجمهور؛ وفي مقدمتها برنامج التعليم المهني المستمر(CPD) الذي اعتمده مجلس إدارة الهيئة مؤخراً، ودور مركز التدريب في تطوير برنامج اختبارات الترخيص المهني، وكذلك الإجراءات المتعلقة بالتسجيل لاختبارات البرنامج، فضلاً عن الصعوبات والتحديات التي واجهها.

وقام وفد هيئة أسواق المال الكويتية بزيارة ميدانية لقاعة الاختبارات، واطلع الوفد على قائمة الدورات التدريبية الفنية والشهادات المهنية التي يقدمها مركز التدريب، وقائمة مراكز التدريب التي يتعامل معها لغرض توفير البرامج التدريبية.

مركز التدريب يشارك في معارض التوظيف

شارك مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب مؤخراً في عدد من الأنشطة والفعاليات التي تهدف للتعريف بالخدمات التي يقدمها المركز، والدورات المدرجة على خطته التدريبية، ومواعيد الاختبارات للشهادات التي يوفرها للمتعاملين والمهتمين في الأسواق المالية.

وشارك المركز في المعرض الذي أقامته الجامعة الأمريكية بالشارقة وذلك ضمن "معرض التدريب" الذي تنظمه الجامعة سنوياً لاستقطاب طلبة الجامعة المميزين لسوق العمل وتعريفهم بالفرص المتاحة. وقد قام ممثلو الهيئة ومركز التدريب بتوزيع الهدايا والمطبوعات وعرض المواد الفيلمية التي تعرف بدور الهيئة ورسالتها وتشرح المهام المنوطة بالهيئة، وقطاعات العمل بالهيئة وإداراتها، وفرص العمل المتاحة بها، وقد لاقى جناح مركز التدريب بالمعرض إقبالا كبيراً من جانب طلبة الجامعة وأعضاء هيئتها التدريسية والإدارية.

وشارك المركز بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار CISI بجناح مشترك في معرض بالجامعة الأمريكية بدبي، بغرض التعريف بالمقررات والدورات التدريبية التي يقدمها المركز، والشهادات التي يتم منحها للمشاركين في هذه الدورات من خلال الجهات التي يرتبط بها المركز بمذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون، وكذلك التراخيص التي يتم منحها لمزاولة أنشطة الوساطة والخدمات المالية والتي يجري عقد امتحاناتها بالمركز بالتعاون مع معهد الأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة.

وفي سياق متصل، استقبل مركز التدريب بالهيئة -في إطار تبادل الخبرات مع الجهات المناظرة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- وفداً من سوق مسقط للأوراق المالية؛ حيث استعرض الوفد التجربة الرائدة للمركز في مجال التأهيل المهني للراغبين بالعمل في صناعة الأوراق المالية، واطلع كذلك على الاجراءات المتعلقة بالتسجيل لاختبارات برنامج الترخيص المهني، والصعوبات والتحديات التي واجهها برنامج اختبارات الترخيص المهني، والدورات التدريبية الفنية والشهادات المهنية المقدمة من مركز التدريب، ومراكز التدريب التي يتم التعامل معها لغرض توفير البرامج التدريبية، وأنشطة وخدمات مركز التدريب الأخرى.

سوق أبوظبي وبنك أبوظبي الوطني يدشنان العمل بنظام صانع السوق

بدأ سوق أبوظبي للأوراق المالية العمل بنظام صانع السوق، حيث باشر بنك أبوظبي الوطني العمل كأول صانع للسوق في الأسواق المالية الإماراتية.

ويقوم بنك أبوظبي الوطني بدور صانع السوق لأربعة شركات مدرجة في سوق أبوظبي، وهي: بنك أبو ظبي التجاري، شركة الدار العقارية، شركة الواحة كابيتال، وبنك الخليج الأول.

..و يعتمد الهوية الوطنية بدلا من رقم المستثمر

قال راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية أن السوق سيعتمد بطاقة الهوية الوطنية كبديل عن رقم المستثمر مع بداية النصف الثاني من العام الجاري، وذلك في اطار سعيه إلى التسهيل على المستثمرين

وأشار إلى أن السوق أنهى المرحلة الاولى من الخدمات الذكية ويعمل على بدء المرحلة الثانية من خطته في هذا المجال والتي تتضمن تقديم جميع البيانات المتعلقة بالشركات على شكل رسوم بيانية بحيث يتمكن المستثمرون والمعنيون من الحصول عليها بسرعة مع نهاية النصف الاول من العام الجاري. وأعلن البلوشي في تصريحات صحفية على هامش منتدى الشرق الاوسط للأوراق المالية الذي عقد في أبوظبي مؤخرا، أن السوق سيقوم بنشر أجهزة إلكترونية شبيهة بأجهزة الصراف الآلي يمكن من خلالها للمستثمرين الحصول على العديد من الخدمات التي يقدمها السوق دون اللجوء إلى الطرق التقليدية.

وقال إن السوق وجهت خطابات إلى نحو 15 شركة خاصة لحثها على الإدراج في السوق الثانية التي جرى افتتاحها مؤخرا في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

وفد عماني يطلع على تجربة الهيئة في الرقابة وكشف المخالفات

زار وفد من الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان مؤخرا هيئة الأوراق المالية والسلع. واشتملت الزيارة الميدانية على تدريب عملي لدى كل من إدارة الرقابة وإدارة التنفيذ والمتابعة، واطلع الوفد على الخطة الاستراتيجية والتشغيلية لكل من الإدارتين وأساليب ونظم العمل في كل منهما. وتأتي الزيارة تفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين كل من هيئة الأوراق المالية والسلع والهيئة العامة لأسواق المال بسلطنة عمان.

وتم خلال زيارة الوفد لإدارة الرقابة تقديم عرض توضيحي عن إدارة الرقابة، والاطلاع على دليل إجراءات القسم، وآليات العمل، والتشريعات والقوانين المنظمة للتداول، ومقارنة بين الدور المنوط بكل من الهيئة والأسواق في الرقابة.

كذلك قدمت الإدارة شرحاً مفصلاً عن النظام الإلكتروني المستخدم للرقابة على التداولات اليومية (نظام الرقابة الإلكترونية SMARTS)، وأهم المزايا التي يتمتع بها من متابعة دقيقة لعمليات التداول اليومية، وتحليل جلسات التداول وحركة الأسهم، ومتابعة وتحليل التنبيهات التي يصدرها النظام، وحصر ومتابعة ورصد الأخبار والتحليلات. كما تضمن البرنامج التدريبي الاطلاع على الآليات المتبعة للتعرف على انواع التلاعب وكيفية رصدها، بالإضافة إلى كيفية رصد تداولات المطلعين خلال فترات الحظر، وكذلك رصد تداولات شركات الوساطة وموظفيها.

الهيئة تنظم ورشة عمل متطورة حول «الابتكار والإبداع»

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ورشة عمل عن "الابتكار والإبداع" بحضور ومشاركة سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة ونواب الرئيس التنفيذي ومديري إدارات الهيئة ومستشاريها.

واستهدفت ورشة العمل، التي تعد الأولى من نوعها بين الجهات الاتحادية، التعرف على آليات الابتكار ومقوماته وسبل بث وتحفيز ثقافة الابتكار بين أعضاء فريق العمل بالهيئة، واستلهام أفكار إبداعية جديدة، وذلك ترجمة لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وما أقره مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بإعلان عام 2015 عاماً للابتكار في الدولة.

واستقدمت الهيئة، بيتر فيسك أحد أبرز الخبراء المتخصصين في مجالات الإبداع والابتكار على المستوى العالمي- لتقديم المادة العلمية لورشة العمل وعرض التطبيقات العملية التي من شأنها توضيح وتفعيل مفهوم العصف الذهني في إطار منهجي يحقق التطوير الخلاق للمشاريع واستراتيجيات العمل.

وعرض فيسك لمفاهيم الابتكار المختلفة ومعاييره وشروط توافر بيئة الابتكار، والعوامل والمقومات التي تتيح توليد أفكار وحلول غير تقليدية في مواجهة التحديات اليومية للعمل، واستشهد بنماذج مستمدة من بحوثه التي يجريها بصفته أستاذ للاستراتيجية والإبداع والتسويق في إحدى كليات الأعمال المرموقة بأوروبا أو من واقع خبراته التي يقدمها بصفته رئيساً تنفيذياً لأحدى أبرز مؤسسات التسويق في العالم.

وعلى مدى أربع جلسات تضمنتها ورشة العمل التي استمرت يوماً كاملاً.. استعرض المُحاضِر- الذي سبق له العمل في شركة "كونكورد" لإنتاج الطائرات الأسرع من الصوت- عدة تجارب للتطوير الإبداعي التي أجرتها عدة مؤسسات وشركات عالمية من بينها "أيديو" IDEO، و"جوجل" و"أمازون" و"آبل" وبنوك أمريكية وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات دمج الأفكار المستحدثة لتقديم خدمات أكثر تميزاً للعملاء تضمن المزيد من رضا العملاء وتحقيق أرقام قياسية في زيادة الإقبال على الخدمات المقدمة، وذلك بالإضافة إلى أمثلة لأفراد وجهات نجحوا في تجسيد افكارهم الإبداعية إلى واقع يتجاوز العقبات والتحديات من بينها الساعات الذكية والسيارات الطائرة.

«الأوراق المالية» تفوز بخمس جوائز عالمية

فازت هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخراً بخمس جوائز على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقارة آسيا في الموارد البشرية والخدمات المؤسساتية والمساندة، وذلك في 3 مسابقات أجرتها منظمات ومؤسسات دولية.

وحصدت منصة "الخدمات الذكية" لهيئة الأوراق والسلع جائزتين في مسابقة "جائزة درع الحكومة الذكية" التي اقيمت بالكويت.

وفازت بالجائزة العامة لكافة فئات المسابقة "الجائزة الماسية" وجائزة "أفضل التطبيقات الذكية- فئة الهيئات الرسمية والجهات الحكومية" على مستوى دولة الإمارات.

وأقيمت المسابقة في إطار فعاليات الملتقى الذي نظمته "أكاديمية جوائز التميز في المنطقة العربية" برعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بدولة الكويت وبالتعاون مع "الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات" الكويتي.

وتسلم سعادة محمد خليفة الحضري -نائب الرئيس لشؤون الخدمات المؤسسية والمساندة بالهيئة- درع الجهة الفائزة من الشيخ محمد عبد الله المبارك الصباح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بالكويت وتم تقييم الفائزين بالجائزة استنادا إلى المعايير الدولية المعتمدة.

وقال سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة إن "تكريم الهيئة في هذه المسابقة وفوزها بالجائزة يأتي في إطار الجهود التي تبذلها لتنويع القنوات التي تستخدمها لتقديم خدماتها لكافة المتعاملين في الأسواق المالية والتيسير عليهم فضلا عن مواكبة توجهات القيادة الحكيمة لدولة الإمارات العربية المتحدة للتحول إلى الحكومة الذكية وتشجيع تقديم الخدمات المؤتمتة والتواصل مع المتعاملين عبر الأجهزة الذكية وفي إطار البيئة الرقمية".

وأشار إلى أن هيئة الأوراق المالية كانت سباقة في تعزيز استخدام التطبيقات الذكية في أعمالها المختلفة للاستفادة من التقنيات الحديثة في التسهيل على المتعاملين بما يعزز سرعة إنهاء الإجراءات ومتابعة المعاملات والتراخيص والتعريف بالفرص الاستثمارية وغيرها من الأنشطة".

واختارت لجنة التحكيم المكونة من عدد من الخبراء والشخصيات المحايدة منصة الخدمات الذكية الخاص بالهيئة بناء على عدة معايير موضوعية تضمنت سهولة الوصول للخدمة ومستوى التصميم والأسلوب المستخدم ومدى التفاعلية والقيمة المهنية والفنية له.

وعاى صعيد متصل، فازت إدارة الموارد البشرية في الهيئة بجائزة «أفضل جهة للعمل في القطاع الحكومي العام 2015»، ضمن مسابقة «قمة الموارد البشرية» التي تتعاون في تنظيمها ورعايتها عدد من شركات الاستشارات العالمية المتخصصة في مجالات الاستثمار في رأس المال البشري وأفضل الممارسات العالمية، من بينها مؤسسة «أفضل أماكن العمل» العالمية، متقدمة بذلك على عدد من الجهات والشركات المحلية والعالمية الكبرى.

وفي إطار المسابقة نفسها، تم تكريم سعادة محمد الحضري لفوزه بجائزة «رائد التغيير»، وذلك تقديراً من محكمي الجائزة والمقيمين للمبادرات والمشاريع التي تولى الإشراف عليها وقام بتنفيذها من أجل تطوير بيئة العمل للأفضل عبر دعم الخدمات المؤسسية والمساندة.

ونالت الهيئة ممثلة في محمد الحضري جائزة «مسابقة جوائز» تطوير الموارد البشرية الآسيوية، وذلك عن العام 2015. وتقوم على تنظيم المسابقة السنوية «مؤسسة تطوير الموارد البشرية في القارة الآسيوية» ومقرها ماليزيا. وتُمنح الجوائز للأشخاص الذين أحدثوا تغيرات كبيرة في مجال التنمية البشرية من خلال طرح مبادرات تسهم في الارتقاء بالمنظمة، وكذلك الأشخاص الذين نتجت عن مفاهيمهم وممارساتهم أفضل الممارسات الفعالة التي تعترف بها منظمات الموارد البشرية والعاملين فيها، كما تمنح هذه الجائزة للمؤسسات والجهات التي بنت نجاحاتها على أنظمة وعمليات وممارسات تتسم بالإبداع وتهدف إلى تنمية الموظف إجمالاً.

ضمت الجهات المتنافسة على الجوائز الثلاث شركات خاصة وجهات شبه حكومية وحكومية.

> **الهيئة سباقة في تعزيز استخدام التطبيقات الذكية للتسهيل على المتعاملين**

منها 17 خدمة عبر الهواتف الذكية

62 خدمة مؤتمتة على منصة هيئة الأوراق المالية والسلع

ارتفع عدد الخدمات الإلكترونية التي تقدمها هيئة الأوراق المالية والسلع إلى 62 خدمة، بعد إضافة 16 خدمة جديدة لقائمة الهيئة للخدمات المؤتمتة في نهاية يونيو الماضي منها 6 ذكية و10 إلكترونية.

وشملت منظومة الخدمات الذكية الجديدة التي وفرتها الهيئة عبر الهواتف الذكية خدمة إيقاف تداول الشركات المساهمة المدرجة إلى جانب إمكانية قيد الشركات المساهمة العامة الأجنبية، واعتماد العاملين بشركات وساطة الأوراق المالية، وتجديد ترخيص شركات وساطة السلع والموافقة على طلب ترويج صندوق استثمار، الأمر الذي ساهم في رفع إجمالي الخدمات الذكية إلى 17 خدمة حتى الآن، وهو ما يعزز من سهولة إتمام المعاملات على الشركات والوسطاء. وبلغ عدد الخدمات التي تم أتمتتها من قبل الهيئة خلال العام 2014 نحو 46 خدمة منها 35 خدمة تقدم إلكترونيا، فيما وصل عدد الخدمات الذكية 11 خدمة، وفرت عبر الهواتف المحمولة.

ودفع الانتشار الكبير للهواتف الذكية في دولة الإمارات جميع المؤسسات والهيئات للمضي بسرعة في أتمتة خدماتها المقدمة للعملاء.

وبحسب أحدث الإحصائيات الرسمية، حلت دولة الإمارات في المركز الأول في شيوع الأجهزة ذات الصلة بشبكة الانترنت، وذلك بمعدل 2.8 جهاز لكل شخص خلال 2014، وتقدم استخدام الكومبيوتر المكتبي والمحمول في الإمارات بنسبة 81%، مقابل 78% للهواتف الذكية، و33% للأجهزة اللوحية. ووصف خبراء ما حققته الهيئة من إنجازات في مجال توفير خدماتها إلكترونيا، بإنه خطوة مهمة في إطار سعيها للتسهيل على المستثمرين والشركات وجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل الأسواق المالية وهو ما ساعد على زيادة جاذبية الاستثمار سواء بالنسبة للشركات أو الأفراد، حيث تجاوز عدد المستثمرين في سوق أبوظبي للأوراق المالية والسلع ودبي المالي 1.8 مليون مستثمر من مختلف الجنسيات.

وقالوا إن تقديم هذا العدد الكبير من الخدمات إلكترونيا أو عبر الهواتف الذكية خلال فترة قصيرة كان له الأثر الإيجابي في تجاوز جميع الإجراءات البيروقراطية والروتينية التي كانت متبعة في السابق لإنجاز أية معاملة مع هيئة الأوراق المالية والسلع، مؤكدين أن زيادة عدد الخدمات الإلكترونية في المرحلة القادمة سيضع الهيئة في مقدمة قائمة المؤسسات التي أتمتت جميع خدماتها ليس على مستوى دولة الإمارات وحسب، بل على مستوى المنطقة بأسرها.

وأكدت الهيئة أن خطة الهيئة في إنجاز خدماتها إلكترونياً تأتي ترجمة للتوجيهات الحكيمة لقيادة دولة الإمارات وتمشياً مع القرار الصادر عن مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بشأن اعتماد خطة الحكومة الإلكترونية الاتحادية والعمل على رفع جاهزية التحول الإلكتروني للخدمات التي تقدمها الحكومة للمتعاملين، وتسريع التحول الإلكتروني لكافة الخدمات المقدمة لهم. وفي هذا الإطار عملت الهيئة على توفير منظومة إلكترونية متكاملة لخدمة عملائها خلال العامين الماضيين.

وأكد طارق قاقيش الخبير المالي أن الجهود التي بذلتها هيئة الأوراق المالية والسلع في التسهيل على المستثمرين والشركات كانت كبيرة خلال السنوات الأخيرة لتوفير خدماتها إلكترونيا ومن خلال الهواتف الذكية الأمر الذي أنعكس إيجابيا على عمل هذه الأطراف التي تشكل رافدا لعمل أسواق المال الإماراتية، مؤكدا أن أتمتة الخدمات اختصر 90% من الوقت والجهد الذي كان يبذل من قبل المستثمرين والشركات والوسطاء لإتمام معاملاتهم وهو أمر رفع من جاذبية الأسواق. وأوضح أن الغالبية العظمى من الشركات والمستثمرين باتوا قادرين على إنهاء معاملاتهم في وقت قصير جدا بعدما وفرت الهيئة عبر منصتها الإلكترونية هذا العدد الكبير من الخدمات، مشيرا إلى أن الفترة القادمة ستشهد توفير خدمات جديدة كما عودتنا الهيئة وعلى نحو يساهم في أتمتة جميع الخدمات في نهاية المطاف.

من جانبه، قال محمد مرتضى الدندشي الشريك والعضو المنتدب لشركة الرمز للأوراق المالية إن العامين الماضيين شهدا تطورا في أتمتة خدمات الهيئات، وبتنا في شركات الوساطة وكذلك جميع الأطراف ذات العلاقة بعمل الأسواق المالية، نشعر بمدى سهولة إتمام أية معاملة سواء من حيث الوقت أو الجهد وهو ما ساهم في تجاوز كافة الإجراءات التي كانت تتطلبها عملية إنجاز أية معاملة بالطرق التقليدية السابقة.

وأكد ان زيادة انتشار الخدمات الذكية جاء بدعم من زيادة نسبة استخدام الهواتف المحمولة في الإمارات، والتي أصبحت تعد من بين الأعلى عالمياً، حيث تضم قاعدة الأرقام الفعلية للمشتركين بخدمات الهاتف المحمول 16 مليون رقما.

بورصة دبي الذكية

يعمل سوق دبي المالي على استيعاب كافة الخدمات الإلكترونية التي تم تطويرها خلال الفترة الماضية بما في ذلك تطبيقات السوق للهواتف الذكية والخدمات الالكترونية عبر الموقع الإلكتروني، ضمن منصة تفاعلية ذكية ومتكاملة يتم تطويرها بانتظام. وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لمشروع البورصة الذكية في سوق دبي المالي في 4 أهداف رئيسية هي: تطوير حلول ذكية، سلاسة الإجراءات، تطوير شبكة شراكات مع المؤسسات الحكومية والشركات المعنية بالتطوير التكنولوجي، وتطوير قدرات بحثية واسعة النطاق تسهم في ابتكار الحلول الذكية.

ويوفر السوق تطبيقه الجديد للهواتف الذكية الذي يتيح لكافة المتعاملين إمكانية الإطلاع على تفاصيل محفظة الأسهم بما في ذلك الكمية والقيمة، ورسوم بيانية تتعلق بأداء المحفظة بوجه عام، علاوة على آخر مستجدات السوق بما في ذلك حركة الأسعار، المؤشرات، الإفصاحات، والأخبار، حيث يمكن للمستخدم تلقي التحديثات والبيانات وفق تفضيلاته الشخصية. ويشمل التطبيق أيضاً أدلة تعريفية حول خدمات السوق كما يتيح للمستخدم التواصل الفوري مع السوق وتوجيه ملاحظاته وآرائه بكل سهولة وأمان.

ووفر السوق منصة إلكترونية ذكية للاكتتابات الأولية، التي حققت نجاحاً كبيراً لدى استخدامها في تنفيذ إكتتاب كل من ماركة وإعمار مولز، حيث تتيح للمستثمرين المشاركة في الاكتتابات العامة الأولية عبر ربط مباشر مع المصارف المتلقية، ودفع المبالغ المستحقة من خلال الصراف الآلي، الخدمات البنكية عبر الانترنت وبطاقة أيفستر بكل سهولة ويسر ووفق أعلى درجات الأمان والسرية، كما تتيح سرعة إنجاز رد المبالغ الفائضة والتخصيص والإدراج خلال أيام قليلة من انتهاء الاكتتاب.

خدمات سوق أبوظبي الذكية

يقدم سوق أبوظبي للأوراق المالية العديد من الخدمات الإلكترونية أهمها: خدمة إصدار أرقام المستثمرين، إصدار كشف حساب ورقة مالية، تحديث بيانات المستثمر، القيام بالتحويل المالي للمستثمرين. ويعمل السوق نحو تحويل معظم خدماته الحالية التي يقدمها إلى «خدمات ذكية» في المستقبل القريب ضمن سعيه المستمر نحو التميز ودعماً لرؤية حكومة أبوظبي 2030 المستقبلية في المجالات التقنية والتكنولوجية وبما ينسجم مع أهدافها ومحدداتها.

الهيئة تصدر الآليات المنظمة لهذه الخدمة

29 شركة تقدم خدمتي الاستشارات المالية والحفظ الأمين في الإمارات

ارتفع عدد الشركات التي تقدم خدمتي الاستشارات المالية والحفظ والأمين إلى 29 شركة بنهاية العام 2014، مقارنة مع 21 شركة بنهاية العام 2013، و14 شركة في العام 2011.

وتقدم حاليا 5 شركات خدمة الحفظ الأمين و24 شركة خدمات الاستشارات المالية.

وبحسب الرصد الخاص بمسيرة تطور عدد الشركات التي تقدم الخدمة، فقد ارتفع عدد شركات خدمات الاستشارات والتحليل المالي إلى 23 شركة في نهاية العام 2014 ومنها شركة الرمز للأوراق المالية وأبوظبي للخدمات المالية إلى جانب شركة أبوظبي التجاري وشركة فالكون برايفت للاستشارات المالية وموندیال دبي واكوما وانفست ايه دي لإدارة الأصول، في حين شملت قائمة شركات الحفظ بنك أبوظبي الوطني وستاندرد تشارترد بنك وبنك اش اس بي سي الشرق الأوسط بالإضافة إلى سيتي بنك ان ايه ودويتشه للأوراق المالية.

وفيما يتعلق بالشركات التي تقدم خدمة الحفظ الأمين، فقد بقي عددها عند 5 شركات نهاية العام الماضي، علماً بأن لدى الهيئة طلبات بهذا الخصوص لكنها ما زالت تحت الدراسة حتى الآن وفقا لما تم الإعلان عنه في وقت سابق.

ويؤكد حسام الحسيني الخبير المالي أن الإقبال على تقديم خدمة الاستشارات المالية أصبح كبيرا في العامين الماضيين، الأمر الذي يبدو جليا من خلال ارتفاع عدد الشركات التي تقدم الخدمة، منوها إلى أن قيام الهيئة بإصدار الآليات المنظمة لهذه الخدمة كان له أثر ايجابي في معالجة مشكلة الفوضى التي كانت تسيطر على القطاع في السنوات التي سبقت توفير هذه الخدمات بشكل قانوني.

وقال إن تحديد آليات واضحة لخدمة الحفظ الأمين ساهم في التسهيل على المستثمرين الأجانب الذين ارتفعت قيمة استثماراتهم في الأسواق، مما انعكس على تعزيز النشاط في الأسواق. وأشار إلى أن تعزيز الرقابة على الشركات التي تقدم خدمة الاستشارات المالية والحفظ الأمين ساهم في جودة المعلومات المقدمة وشفافيتها وهو ما ساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري بشكل صحيح قدر الإمكان.

من جانبه، يرى كفاح محارمة مدير شركة الدار للخدمات المالية أن الطلب على الاستشارات المالية بات جيدا الأمر الذي ساهم في ارتفاع عدد الشركات التي تقدم الخدمة، مؤكداً أن صدور الأنظمة التي وضعت إطاراً واضحاً لهذه الخدمات من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع ساهم في معالجة الإشكاليات التي كانت تحدث خلال تقديم الخدمة في وقت سابق من شركات غير متخصصة تضر بالمتعاملين والأسواق على حد سواء

وأوضح أن تنظيم خدمة الحفظ الأمين لعب دوراً في التسهيل على المستثمرين الأجانب الذين رفعوا من قيمة استثماراتهم في الأسواق وعلى نحو عزز من قوتها وساهم في ارتفاع أسعار غالبية الأسهم.

وأكد أن وجود جهة تراقب الخدمات التي تقدمها شركات الاستشارات المالية والحفظ الأمين، أدى إلى الارتقاء بجودة المعلومات المقدمة وشفافيتها، ما يساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري وعزز من الثقة في تعاملات الأسواق المالية.

وختم حديثه قائلا «كانت خطوة جيدة وبالاتجاه الصحيح عملية تنظيم مهنة الاستشارات المالية وحصرها في الجهات والأشخاص المؤهلين وذلك على نحو يوفر الحماية للمستثمرين»، مؤكداً أن «تقديم الاستشارات المالية بات يشكل مصدر ايراد جديد بالنسبة للعديد من شركات الوساطة.

وينص النظام الخاص بترخيص شركات الحفظ الأمين على أن يكون طالب الترخيص شخصاً اعتبارياً متخذاً شكل شركة مساهمة مؤسسة داخل الدولة تعمل في مجال الأوراق المالية أو مصرف تجاري محلي أو مصرف استثماري أجنبي أو فرع مصرف أجنبي بشرط أن يكون مرخصاً للمصرف الأم بمزاولة هذا النشاط، ويشترط الحصول على موافقة مصرف الإمارات المركزي في أي من هذه الحالات وأن لا يقل رأس المال المدفوع أو المخصص لمزاولة هذا النشاط عن (50) مليون درهم.

يشار إلى انه ووفقا للنظام، فإن خدمة التحليل المالي والاستشارات على الآراء والتوصيات المبنية على الأبحاث والدراسات والتحليلات الاقتصادية والمالية بشأن دراسات الجدوى وتحديد القيم الحالية أو المستقبلية المتوقعة للأوراق المالية والسلع وعقود السلع والشركات والتي يتم تقديمها للعملاء أو نشرها للجمهور بأية وسيلة من وسائل النشر والاتصال المختلفة.

أما التحليل المالي فهو المعالجة العلمية المنظمة للبيانات عن وضع وأداء الشركات في الماضي والحاضر والتوقعات المستقبلية لنتائج أعمالها، وللأوراق المالية والسلع وعقود السلع وللاتجاهات السعرية وأحجام التداول.

شركات الاستشارات المالية والتحليل المالي

- الرمز كابيتال ذ.م.م
- أبوظبي الوطني للأوراق المالية
- مباشر للخدمات المالية
- بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود
- اباكوس الاستشارات المالية
- جارديان ولث مانجمانت
- مونتير للاستشارات المالية ش.ذ.م.م
- ألبن كابيتال ش م م
- كابيتال ادفايزرز ذ.م.م
- شعاع كابيتال ش.م.ع
- اندجو للاستشارات والتحليل المالي ش.ذ.م.م
- فالكون برايفت للاستشارات المالية ذ.م.م
- موندیال دبي ذ.م.م
- انفستمي للخدمات المالية ذ.م.م
- كليرفيو للاستشارات المالية ش.ذ.م.م
- البشاير للاستثمار ذ.م.م
- ماكواري كابيتال ميديل ايست ذ.م.م
- الاتحاد للاستشارات الماليه ذ.م.م
- سينرجي فاينانشل ذ.م.م
- انفست ايه دي لإدارة الأصول ش.م.خ
- جينيرو كابيتال ذ م م
- المستثمر الوطني
- اكوما ذ.م.م
- دي نوفو كوربوريت أدفايزورز مينا ش.م.م

شركات الحفظ الأمين

- بنك أبوظبي الوطني
- بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط
- دويتشه للأوراق المالية والخدمات
- ستاندرد تشارترد بنك
- سيتي بنك ان ايه

خلال افتتاحه القمة التاسعة للجهات الرقابية في دول الخليج

معالي سلطان المنصوري: محفزات استثمارية مغرية بدول «التعاون» تجذب مزيداً من رؤوس الأموال

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تمتاز ببيئة استثمارية جاذبة، مشيرا إلى أن محفزات الاستثمار المغرية فيها مكنت من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية سعيا وراء الاستفادة من ميزات الاستثمار المتاحة.

وأضاف معاليه خلال افتتاحه "مؤتمر القمة التاسعة للجهات الرقابية في دول مجلس التعاون الخليجي"، الذي استضافته الهيئة في أبوظبي، أن هذا التوجه عزز السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدول الخليجية والتي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، لاسيما أن الساحة الاقتصادية لدول المجلس تستوعب العديد من الاستثمارات وخاصة تلك التي تعتمد على الطاقة ونقل التكنولوجيا والمعلومات".

وأوضح أن الجاذبية التي يتمتع بها الاستثمار في دول مجلس التعاون أثرت في ارتفاع مستويات الاستثمار "الفردي والمؤسسي" وترقية بعض من أسواقها على المؤشرات العالمية الكبرى مثل "مورجان ستانلي" و"ستاندرد آند بورز داو جونز" و"فوتسي" وغيرها، خاصة في ظل القدرة التنافسية والمزايا الفريدة للاستثمار بهذه الدول، وبموازاة ذلك فقد شهدت أسواق رأس المال الخليجية تطورات مهمة على صعيد نمو رأسمال السوق وحجم التداولات وذلك بالتزامن مع الإنجازات التشريعية والمؤسسية والتنظيمية التي حققتها هذه الأسواق والتي اشتملت أيضا على تطوير وأتمتة أنظمة التداول باستخدام نظم الاتصالات الحديثة لبث المعلومات والبيانات والتأكيد على مبدأ الإفصاح والشفافية وتبني الحوكمة والانضباط المؤسسي والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من جانب إدارات الأسواق ومكاتب الوساطة.

وأضاف "لا شك أن المسيرة الخليجية الموحدة تتسارع وتيرتها عاما بعد عام، وذلك منذ أن دخلت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، الموقعة في العام 1981، حيز التنفيذ فمنذ ذلك التاريخ بدأت رحلة التعاون الاقتصادي بين دول

797.3

مليار دولار قيمة التداول المجمعة بالأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي

المجلس تسير وفق أسس منهجية منتظمة بغية تحقيق أهداف مشتركة تعود بالنفع العام على شعوبها وقد تعززت هذه المسيرة مع إعلان الاتحاد الجمركي الموحد في بداية عام 2003 ثم انطلقت إلى آفاق جديدة مع إعلان السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من يناير 2008.

وقال، خلال المؤتمر، الذي عقد تحت رعاية معاليه ونظمته "تومسون رويترز"،

إنه وفقا للإحصائيات المتعلقة بأداء الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، بلغت قيمة التداول المجمعة لها خلال عام 2014 نحو 797.3 مليار دولار، كما بلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة في هذه الأسواق خلال الفترة ذاتها 140.8 مليار ورقة مالية وناهزت القيمة السوقية لهذه الأسواق بنهاية العام 1.04 تريليون دولار.

وأضاف انه على المستوى المحلي حققت دولة الإمارات معدلات نمو كبيرة في الأنشطة الاقتصادية وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الاقتصاد المحلي العام 2014 بلغ حوالي 4.5 في المائة كما أحرزت الدولة مراكز متقدمة على مستوى العالم في عدد من مؤشرات التنافسية، أما على صعيد الأسواق المالية فقد دخل قرار ترقية أسواق دولة الإمارات إلى أسواق ناشئة على مؤشر "مورجان ستانلي" حيز التنفيذ كما تم كذلك تدشين السوق الثانية لإدراج وتداول أسهم شركات المساهمة الخاصة إضافة إلى إلزام الشركات بالإفصاح الإلكتروني من خلال نظام "اكس بى ار ال" وإحراز المركز الأول عالميا على مؤشر "فاعلية مجالس إدارة الشركات" حسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية وبلغت نسبة التزام هيئة الأوراق المالية بالمبادئ الصادرة عن منظمة "أيوسكو" -وفقا لبرنامج تقييم القطاع المالي التابع لصندوق النقد الدولي- نحو 86 بالمائة عام 2013 متساوية مع أستراليا وعلى مقربة من فرنسا.

وفيما يتعلق بالخطط المستقبلية، أوضح معاليه أن الهيئة تقوم حاليا بتعديل قانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع بما يضمن تنظيم العلاقة بين الجهات المعنية بقطاع الخدمات المالية في الدولة ووضع الخطط والسياسات والبرامج اللازمة لتشجيع إطلاق الصناديق الاستثمارية المحلية وزيادة نسب تداول

1.04

تريليون دولار القيمة السوقية لأسواق دول «التعاون»

الاستثمار المؤسسي والأجنبي وتبني خطط وبرامج لوضع الحوافز التشجيعية اللازمة لجذب المواطنين للعمل في مجال الأسواق المالية.

وقال إن المنطقة والعالم يقفان أمام تحديات اقتصادية جلية ويحدونا جميعا أمل كبير في معالجتها والتغلب عليها، ومن هنا تكتسب الموضوعات المطروحة على جدول أعمال هذه القمة أهميتها ويأتي في مقدمتها التكامل والتناسق بين التشريعات التي تحكم أسواق رأس المال.

ولفت معاليه إلى تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي شكلت لجنة وزارية من رؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس "اللجنة الوزارية للأسواق المالية" في مايو 2010 للعمل على توحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية، سعيا لتكاملها وتحقيق متطلبات السوق الخليجية المشتركة وما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون من معاملة مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية بما في ذلك تداول الأسهم وتأسيس الشركات.

وتابع معاليه انه تحقيقا لهذا الغرض تشكلت لجنة من رؤساء هيئات الأسواق المالية لاقتراح الآليات اللازمة لتحقيق التكامل بين الأسواق المالية الخليجية وأسفرت الجهود المتواصلة عن اعتماد القواعد الموحدة لإدراج الأسهم والسندات والصكوك ووحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون وكذلك القواعد الموحدة لطرح الأسهم واعتماد قواعد الإفصاح الموحدة للأوراق المالية المدرجة والمبادئ الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

وأضاف أنه تم أيضا إصدار مشروعات قواعد محددة استرشادية لمدة سنتين تمهيدا لتطبيقها بصورة إلزامية وهي: مشروع القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات صناديق الاستثمار ومشروع القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول ومشروع القواعد الموحدة لإصدار وطرح السندات والصكوك.

وأضاف معاليه انه باستعراض الموضوعات الأخرى المطروحة على أجندة القمة نلحظ أنها تندرج ضمن عدة محاور لعل أبرزها الاتجاهات الحديثة على الصعيد الرقابي والتنظيمي والحوكمة والشفافية والتمويل الإسلامي وإدارة المخاطر ونشر ثقافة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وأمن المعلومات وما يتعلق بتغيير النظرة من الدور التقليدي إلى دور تطوير بيئة

عمدة لندن يشدد على السلوك المهني للعاملين بالجهات الرقابية

أكد اللورد آلدر مان آلان يارو عمدة الحي المالي بلندن ضرورة أن يتسم سلوك العاملين بالجهات الرقابية بالمهنية وأن التشريعات الجيدة تأتي من أفراد لديهم سلوك مهني جيد، مبيناً أن ذلك يأتي من خلال اتباع أفضل الممارسات العالمية ومعرفتهم الجيدة بالأسواق.

وأشار خلال كلمته في المؤتمر، إلى أن هناك ثلاثة محاور يجب العمل على تطويرها باستمرار وهي: المعرفة والمهارات والسلوك وأن دمجهم سويا يرشدنا إلى معرفة ما هي التشريعات التي يجب إصدارها وكيفية وتوقيت إصدارها.

ونوه إلى أن التحدي الكبير الذي تواجهه الدول المختلفة هو الحفاظ على التقدم، مؤكدا أنه يجب الاهتمام بالتعليم المهني المستمر من خلال التركيز على التعليم والتدريب والمؤهلات وأن تتولى الجهات الرقابية الالتزام بتطبيقها.

توحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية سعيا لتكاملها

أليسا أميكو

جون مارك جوي

راشد البلوشي

لبنى قاسم

عبدالعزيز الهيلايسي

ممارسة الأعمال وتيسيرها وهي كلها موضوعات وقضايا على جانب كبير من الأهمية.

ونوه معاليه بالدور المهم الذي تؤديه مثل هذه المؤتمرات والفعاليات في نشر وتعميق ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية وإلقاء الضوء على القضايا المهمة ذات العلاقة بالسوق المالي وتشخيص الصعوبات والتحديات وإيجاد حلول ومقاربات منهجية للتعامل معها. حضر فعاليات المؤتمر اللورد آلدر مان آلان يارو عمدة لندن وسعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة ويونس خوري وكيل وزارة المالية ومحمد عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد وسعادة فيليب بارام سفير المملكة المتحدة وسعادة نيكول بيتنتنر سفيرة دوقة لوكسمبورج لدى الدولة وسعادة أحمد الصايغ رئيس سوق أبوظبي العالمي وراشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية ونخبة من الشخصيات البارزة في مجال الهيئات الرقابية والأسواق المالية وشركات الوساطة والخدمات المالية والمصارف بدول مجلس التعاون ودول العالم.

نديم نجار: هيئة لتبادل المعلومات والتعامل مع الجرائم الإلكترونية

قال نديم نجار المدير التنفيذي لتومسون رويترز بالشرق الأوسط وأفريقيا انه ستكون هناك مسؤولية فيما بعد على المديرين التنفيذيين عند مخالفة القوانين والتشريعات. وتحدث عن تكوين هيئة لتبادل المعلومات والتعامل مع الجرائم القانونية وتخفيض المخاطر، مؤكدا أنه يجب على مديري الامتثال تكوين شبكة علاقات جيدة مع العملاء وذلك للتأكيد على أن المنتجات والخدمات تخرج بصورة تناسب احتياجات المستثمرين وأنه يجب على الهيئات الرقابية أن تعمل سويا للتأكيد على تناسق التشريعات ويجب تكوين شبكة للجهات الرقابية للتعامل مع المشكلات عبر الحدود مع توصيل رسالة للسوق بأنهم يتعاملون مع المشكلات الرئيسية التي تواجه الأسواق. وشدد على ضرورة تغيير سلوك الشركات المرخصة والعاملين من خلال تثقيفهم.

وأكد على أنه يجب التركيز على دراسة نماذج العمل للشركات والرقابة عليها بديلا عن إصدار تشريعات وإلزامهم بالامتثال لها.

د. جوناتون بريوير

ارنست بينار

تكوين شبكة للجهات الرقابية للتعامل مع المشكلات عبر الحدود

قال سعادة أحمد الصايغ رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي المالي العالمي، إن هذا المؤتمر يأتي في وقت تقف فيه دول مجلس التعاون الخليجي أمام مرحلة إنتقالية، كما يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات كبيرة في طريق تعافيه من السنوات العجاف التي مر بها، وفيما يمضي الاقتصاد العالمي قدما نحو مرحلة جديدة، يظهر جليا الدور متزايد الأهمية الذي تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى العالمي حيث بات بإمكانها لعب دور فعال في التأثير على الأجندة العالمية للهيئات التنظيمية.

وأضاف خلال كلمته في المؤتمر، أن عدة عوامل أسهمت في جعل هذا الأمر ممكنا ومن ضمنها إدراج دولتي الإمارات وقطر في مؤشر "أم أس سي آي" للأسواق الناشئة وفتح المملكة العربية السعودية سوقها أمام المستثمرين الأجانب الأمر الذي أدى إلى توجيه أنظار كبار المستثمرين العالميين إلى المنطقة بشكل غير مسبوق.

وأضاف الصايغ أنه مع تجدد الثقة بإقتصادات المنطقة يتوجب علينا أن نبرهن للعالم أن أسواقنا المالية تتمتع بالبنية التحتية التنظيمية اللازمة وأن لديها بعد النظر والتشريعات القادرة على حماية المستثمرين إلى جانب توفير المرونة اللازمة لدعم نمو رؤوس الأموال.

وقال "نحن بحاجة لتطوير أنظمة فعالة كي ننجح في دفع عجلة نمو وازدهار أسواقنا المالية وأن نستقطب رؤوس الأموال من مختلف أنحاء العالم، ويتوجب علينا فعل ذلك من خلال إجراء استشارات السوق المفتوحة إلى جانب الانفتاح واستشارة بعضنا الآخر كي نضمن إيجاد بيئة أنظمة تتميز بأعلى مستويات الكفاءة والفاعلية".

وتابع قائلا "بصفتنا هيئات تنظيمية خليجية ومن المشاركين في السوق لا بد لنا أن نواصل العمل سويا عن كثب وذلك من خلال إجراء اجتماعات دورية وأن نبقي باب الحوار مفتوحا عبر منتديات كهذه القمة، وذلك بغية التعلم من بعضنا الآخر وأن نسعى جميعا لأن نكون في طليعة المراكز المالية العالمية.

الأنظمة الفعالة أولوية قصوى بالنسبة لأبوظبي في سعيها لإطلاق سوق مالي عالمي خاص بها

تعزيز التعاون والرقابة بين الهيئات التنظيمية لضمان إدراك المخاطر المنبثقة

وأضاف" أحرزنا تقدما استثنائيا منذ قيام مجلس التعاون الخليجي قبل 34 عاما ولم يكن هذا التقدم ليتحقق لولا التعاون الوثيق بين دول المجلس في سبيل تحقيق هدفين مشتركين فيما بينها، ألا وهما: الاستقرار والازدهار مشيراً إلى أن الأنظمة الفعالة تمثل أولوية قصوى بالنسبة لأبوظبي في سعيها لإطلاق سوق مالي عالمي خاص بها".

وتطرق الصايغ في كلمته إلى مخططات وآخر مستجدات سوق أبوظبي العالمي قائلا " تنبثق طموحاتنا من صميم رؤية دولة الإمارات الاقتصادية الرامية لإيجاد قطاع خدمات مالية مزدهر وحيوي بهدف دعم برنامج التنويع الاقتصادي للدولة من خلال إرساء أسس متينة للاقتصاد القائم على المعرفة وتزامنا مع التركيز المتزايد على الإبداع.

وقال "احرزنا خلال العام الماضي تقدما ملحوظا في الطريق نحو تحقيق طموحاتنا الرامية لتبوء مكانة متقدمة بين المراكز المالية العالمية الرائدة، لقد وصلنا إلى المرحلة الأخيرة من تطوير أطرنا التنظيمية التي تتماشى مع أفضل الممارسات والنظم الدولية حيث بتنا اليوم في مرحلة المحادثات الاستشارية المفتوحة، قمنا بصياغة أنظمتنا بالتعاون مع فريق مختص من المستشارين القانونيين الدوليين وشكلنا لجنة خبراء تضم ممثلين عن أكثر من 16 مؤسسة عالمية رائدة بهدف ضمان اتساق أطرنا التنظيمية مع نظيراتها في أبرز المراكز المالية العالمية وبما يدعم نمو وتطور قطاع الخدمات المالية ".

وأضاف الصايغ "لقد سعدنا بانضمام ظاهر بن ظاهر المهيري كرئيس تنفيذي لمكتب تسجيل السوق وريتشارد تينغ كرئيس تنفيذي لمكتب تنظيم الخدمات المالية وذلك بعد أن شغل سابقا منصب الرئيس التنفيذي لتنظيم الخدمات المالية لسوق سنغافورة للأوراق المالية."

وأضاف" نعي جيدا في سوق أبوظبي العالمي أن هدفنا أن نصبح مركزاً مالياً عالمياً رائداً هو هدف ليس من السهل نيله.. ونحن في الوقت الحالي نركز جهودنا على

جانب من المتحدثين في المؤتمر

أحمد الصايغ: دور متزايد الأهمية لدول «التعاون» عالميا

تشييد سوق أبوظبي العالمي كمركز مالي دولي موثوق ومستدام يرتكز على أسس راسخة.. وسنتمكن من تحقيق ذلك من خلال ركائز السوق العالمي الرئيسية الثلاث وهي نظام خدمات مالية دولية ونظام محاكم راسخ ومكتب تسجيل ذو كفاءة عالية".

وقال "لكي نتمكن من تحقيق غايتنا أدركنا ضرورة إجراء محادثات مع الأطراف المعنية الرئيسية وأن نتوصل وإياهم إلى اتفاق حول كافة جوانب تطوير سوق أبوظبي العالمي بشكل عام والأطر التنظيمية بشكل خاص."

وتابع "كنا محظوظين بأن أتيحت لنا فرصة مراجعة أفضل الأطر التنظيمية القائمة وأن نتمكن من صياغة تنظيماتنا على نحو يتلاءم مع متطلبات السوق الشامل للخدمات المالية الذي نحن في صدد تطويره، ومن هذا المنطلق يسرني أن أقف هنا اليوم إلى جانب نخبة من الأفراد المتمرسين والمتميزين من الهيئات التنظيمية والعاملين في السوق، ولا شك أن هذه فرصة فريدة للعمل سويا عن كثب وأن نصل إلى توافق مع أبرز الهيئات التنظيمية إزاء كيفية معالجة أبرز القضايا ومنها تعزيز التعاون والرقابة بين الهيئات التنظيمية بهدف ضمان إدراك المخاطر المنبثقة والتي قد تتحول إلى أزمة مالية أخرى حيث نواصل استقاء العبر والنظر في الفجوات التي أدت إلى الأزمة المالية الماضية.

وقال "فيما تعمل الهيئات التنظيمية المختلفة على تطوير وتحسين مراكزها ينبغي علينا الابتعاد عن الإفراط في تحرير بيئة الأعمال بهدف خلق الفرص والعمل سويا على إيجاد نظام مالي عالمي يتسم بدرجة أعلى من الأمان والاتزان، ومن الممكن أن يسهم تطبيع السياسات النقدية في تعزيز تدفق السيولة ما قد يؤثر على استقرار الاقتصاد الكلي وبالتالي قد نستفيد كثيرا من إيجاد سبل يمكن من خلالها تنظيم هذه التدفقات بفعالية أكبر".

وقال أنه قد يؤدي تشديد الأطر التنظيمية في بعض الحالات إلى زيادة احتمالية نقل المخاطر إلى قطاعات أخرى أقل تنظيما أو قد تؤدي إلى ازدياد احتمال حدوث مخاطر نظامية يجب علينا أن ندرك أن التنظيمات الشمولية والمطبقة بحذافيرها ليست متناسبة في درجة المخاطر وترفع من تكاليف الامتثال والتكاليف القانونية للشركات المالية دون تحقيق الفوائد المرتبطة بها أو حتى ربما إيجاد إطار عمل يتيح للشركات تسويق منتجاتها عبر الحدود الوطنية بما في ذلك ضمن دول مجلس التعاون الخليجي وفي نهاية المطاف يجب إدارة الأطر التنظيمية وتعديلها على نحو يضمن تحفيز نمو الشركات المالية وليس إعاقتها عن النمو ولا بد أن نتعاون جميعا لمعالجة مسائل مثل هذه التي قمنا بطرحها والمساهمة في تشجيع نمو أسواق رأس المال بما يدعم استدامة التنمية الاقتصادية في منطقتنا.

> نركز جهودنا على تشييد سوق أبوظبي العالمي كمركز مالي دولي موثوق ومستدام يرتكز على أسس راسخة

بعد تحديد اعتمادها على المؤسسات

خبراء: ضوابط تأسيس الشركات الجديدة تحمي المستثمرين وتدعم سوق الإصدارات

شكل إصدار هيئة الأوراق المالية والسلع ضوابط جديدة لطرح وإدراج الشركات المساهمة العامة حديثة التأسيس، خطوة مهمة لتحقيق المزيد من الحماية لصغار المستثمرين، ودعم الأسواق المالية بإصدارات أولية قوية تعزز من قدرتها التنافسية وتساهم في رفع مستوى الثقة في تعاملاتها، بحسب محللين ماليين.

ضوابط الإدراج:

1. إدراج الشركة في السوق في الفئة (الثانية) بحيث يظهر السوق شركات هذه الفئة على الشاشة بصورة منفصلة عن شركات الفئة الاولى.

2. يشترط تعيين مستشار إدراج مرخص من الهيئة يتولى مهامه لمدة سنتين ماليتين على الأقل عقب إدراج الشركة بالسوق المالي بحيث يقوم بالمهام التالية:

أ-مساعدة الشركة وتجهيز المستندات لعملية الإدراج وإفادتها بجاهزيتها للإدراج من عدمه وإعطائها الاستشارات اللازمة خلال سنتين ماليتين على الأقل عقب ادراج الشركة بالسوق المالي.

ب-موافاة السوق بشكل مستمر بأن الشركة تتوافق مع معايير الإدراج بالسوق.

ج-توفير المعلومات للمستثمرين عن الشركة المؤهلة للطرح والإدراج.

د-دعم عقد الاجتماعات والملتقيات مع المستثمرين وتسليم تقارير الأعمال (مرتين في السنة على الأقل).

هـ-العمل كموفر للسيولة (Liquidity Provider).

وأكد هؤلاء أن الركيزة الأساسية التي تضمنتها الضوابط تشدد على ضرورة اعتماد الشركات الحديثة التأسيس على المؤسسات والصناديق الاستثمارية وليس على الأفراد، وذلك كون هذه المؤسسات تعد أقدر على عملية التقييم عند الدخول في أية إصدارات جديدة في السوق خلال المرحلة القادمة.

وقالوا إن تحديد الضوابط الجديدة للحد الأدنى للاكتتاب بنحو 5 مليون درهم جاء ليؤكد حقيقة اعتماد الاكتتابات في الشركات حديثة التأسيس على المؤسسات والصناديق الاستثمارية، إضافة إلى وضع حد لأي مخالفات عند تقديم التمويلات للمشاركة في الإصدارات الحديثة التي يجب أن تكون داعمة للأسواق الثانوية، ولا تشكل عبئا عليها.

وأشاروا إلى أن الضوابط حرصت على تحديد الأنشطة التي ستمارسها الشركات حديثة التأسيس وعلى نحو يساهم في ضمان نجاح هذه الشركات في عملها وعدم تحولها إلى مجرد شركات لتوظيف أموال المستثمرين وتجاهل الأنشطة التي وجدت أصلا من أجلها عند التأسيس.

وقال زياد الدباس المحلل المالي إن مبادرة هيئة

ضوابط التأسيس ضمن فئتين

وافق مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع بتاريخ 29/1/2015 على الضوابط الخاصة بطرح وإدراج الشركات المساهمة العامة حديثة التأسيس، على أن يستثنى من تلك الضوابط الشركات المملوكة للحكومة الاتحادية أو المحلية والبنوك وشركات التمويل. وتم تقسيم الضوابط إلى فئتين: مختصة بضوابط الطرح وأخرى خاصة بالإدراج.

الأوراق المالية والسلع بوضع ضوابط خاصة بطرح وإدراج أسهم الشركات المساهمة العامة الحديثة التأسيس يهدف لحماية صغار المستثمرين مستفيدة من تجارب سابقة في هذا المجال، بحيث يقتصر الاكتتاب عند طرح أسهم هذه الشركات على المستثمرين المؤهلين من الأشخاص الاعتباريين من المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار وغيرها من الشركات والمؤسسات، إضافة إلى المستثمرين ذوي الملاءة المالية من الأفراد والذين لا يقل الحد الأدنى لاكتتاباتهم في أسهم الشركة عن 5 ملايين درهم.

وقال الدباس إن هذه الفئات تتميز بقدرتها على تقييم أداء الشركات في المستقبل استناداً إلى نشرة الإصدار ودراسة الجدوى وغيرهما من المعلومات المالية المهمة.

مشيرا إلى أن الهيئة حرصت على وضع ضوابط إدراج هذه الشركات في الأسواق المالية ضمن الفئة الثانية بحيث تظهر شركات هذه الفئة على شاشات منفصلة عن شركات الفئة الأولى إضافة إلى اشتراط تعيين مستشار إدراج مرخص من الهيئة يتولى مهامه لمدة سنتين متتاليتين على الأقل بعد الإدراج في السوق المالي بحيث يتولى موافاة الأسواق بشكل مستمر بمدى توافق الشركة مع معايير الإدراج وغيرها من الاشتراطات الأخرى التي تصب في النهاية في خانة حماية المستثمرين.

وأوضح أن العديد من الأسواق المالية لا تسمح للشركات الحديثة التأسيس بإدراج أسهمها في الأسواق المالية إلا بعد مرور سنتين على تأسيسها بحيث تستطيع خلالها تحقيق ربحية مما يسهل احتساب السعر العادل لأسهم هذه الشركات من قبل الأسواق المالية، قائلا إن العديد من الدول لا تسمح بتمويل الشركات التي هي قيد التأسيس ولم تمارس نشاطاً بعد، من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام، فالوعي وثقافة معظم المستثمرين في المنطقة لا تؤهلهم للاستثمار في مثل هذه الشركات في ظل صعوبة تقويم السعر العادل لأسهمها والذي يستند إلى توقعات أدائها في المستقبل وفي بعض الدول هنالك أسواق مختصة بالشركات الحديثة التأسيس بينما يفترض أن البورصات أو الأسواق المالية هي المكان المناسب للشركات القائمة والتي تملك سجلا من الإنجازات والأرباح وتستطيع زيادة رأسمالها من خلال هذه البورصات لتوفير السيولة اللازمة لتوسعاتها وتنفيذ مشاريعها الحالية والمستقبلية.

ضوابط الطرح

1. يكون الاستثمار في هذه الشركات مقصورا على المستثمرين المؤهلين من الأشخاص الاعتباريين من المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار وغيرها من الشركات والمؤسسات وكذلك الحكومة الاتحادية أو المحلية أو الشركات أو المؤسسات التابعة لها والمستثمرين ذوي الملاءة من الأفراد الذين لا يقل الحد الأدنى للاكتتاب في أسهم الشركة عن (5) مليون درهم.
2. لا يجوز أن يتضمن المؤسسين شركات ذات غرض خاص (SPV) سواء مؤسسة بالدولة أو بالمنطقة الحرة أو من خارج الدولة.
3. ألا تقل الأسهم المملوكة للمساهمين الرئيسيين عن الحد الأقصى المسموح به والبالغ 45% من رأس المال، وعدم التصرف في حصصهم لمدة لا تقل عن سنتين Lock-up period وفقا لقانون الشركات.
4. يكون غرض الشركة الرئيسي القيام بالنشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو العقاري أو السياحي ولا يتضمن غرضها الرئيسي القيام بعمليات استحواذ أو تملك أو مشاركة في شركات أو القيام بنشاط الاستثمار في الأوراق المالية.
5. تعيين بنك متعهد تغطية لعملية الاكتتاب.
6. أن تكون دراسة جدوى والقوائم المالية المستقبلية متفقة مع المعايير المحاسبية وأن تعتمد من قبل مدقق الحسابات.
7. أن يتم وضع بيان في نشرة الاكتتاب بخط واضح يفيد بأن الشركة لا زالت في مرحلة التأسيس وأن القوائم المالية التي تحتويها نشرة الاكتتاب هي قوائم مالية مستقبلية مبنية على افتراضات، وفقاً لرؤية إدارة الشركة دون أدنى مسؤولية على الهيئة في هذا الشأن.
8. تعتبر خطة العمل المعتمدة عند تأسيس الشركة جزء لا يتجزأ من النظام الأساسي للشركة ولا يجوز لمجلس إدارتها مخالفة ما ورد فيها أو إجراء أية تعديلات أو تغييرات عليها ما لم توافق عليها هيئة الأوراق المالية والسلع والجمعية العمومية غير العادية للشركة، ولا يجوز في هذه الحالة للمؤسسين التصويت على هذا القرار.

من جانبه، قال عبد الله الحوسني مدير شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية، إن الضوابط التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن إدراج الشركات الحديثة ستعطي الأولوية للشركات التي تتمتع بسجل متميز على صعيد الربحية، وذلك على حساب شركات تسعى إلى سحب السيولة من الأسواق دون أن يكون لها ماض في العمل.

وقال الحوسني إن وضع مثل هذه الضوابط جاء في الوقت المناسب، وذلك عقب ارتفاع عدد الشركات التي أبدت رغبتها في التحول إلى مساهمة عامة دون أن يكون لها سجل سابق في العمل، والتي شكل دخول بعضها إلى السوق عبئا على المستثمرين.

وأكد أن قيام الهيئة بوضع هذه الضوابط يخدم عملية تنظيم سوق الإصدارات الأولية في الدولة ويضمن توفير الحماية اللازمة لأموال المستثمرين، علاوة على كونها تمنح الأولوية للاستثمار في شركات تحقق عوائد مجزية للمستثمرين في الحصيلة النهائية.

معايير المحاسبة الدولية «IFRS» للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات

• دكتور ولاء وحيد القلش
استاذ مساعد المحاسبة/جامعة الشارقة

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة خصوصا بعد أن أوضحت عدد من الدراسات صعوبة حصول هذه الشركات على التمويل اللازم للقيام بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك بسبب عدم اتباع هذه الشركات لمعايير المحاسبة المناسبة والتي يمكن الاعتماد عليها في تقليل مخاطر الاقراض وخفض تكلفة التمويل. وبناء على ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) بإصدار معايير المحاسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2009، وذلك بهدف تبسيط هذه المعايير وتسهيل اجراءات التطبيق. ومما لا شك فيه أن تطبيق هذه المعايير الجديدة يساعد الشركات في الحصول على التسهيلات الائتمانية بتكلفة مناسبة ويؤدي إلى رفع معدلات الأداء وفرص التطوير لهذا القطاع الهام من الاقتصاد المحلي والدولي.

إن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة يعطي فرصة لتحسين جودة التقارير المالية، سهولة إجراء عمليات المقارنة والتدقيق والمراجعة المالية من قبل الجهات المختصة. وتشير الدراسات في هذا المجال إلى وجود علاقه طردية بين جودة الإفصاح في القوائم المالية وقدره الشركات علي اجتذاب التمويل المناسب. وتقوم هذه المعايير على أساس تطبيق أساليب محاسبيه مبسطه للاعتراف والقياس والافصاح المالي من أجل تشجيع الشركات علي اتباع إطار محاسبي موحد لإعداد التقارير المالية. وتشمل معايير المحاسبة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة علي 35 بند لإعداد التقارير المالية مثل: تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة، المفاهيم والمبادئ وعرض البيانات المالية. وفي هذا الاطار اهتمت مؤسسات الدولة بتشجيع قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة علي اتباع أفضل الممارسات الإدارية والمالية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على المستوى المحلي، حيث تساهم هذه الشركات بحوالي 60% من الناتج المحلي الاجمالي، كما تمثل هذه الشركات حوالي 92% من اجمالي عدد الشركات المسجلة، وتوفر 86% من الوظائف في القطاع الخاص.

ويمكن رصد العديد من المبادرات الناجحة التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع الهام من خلال إصدار عدد من التشريعات والقوانين الفعالة في هذا المجال. ويأتي إصدار القانون الاتحادي رقم (2) لسنه 2014 لتنظيم عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في مقدمه هذه المبادرات التي تهدف إلى رفع كفاءة الأداء، ومعدلات التوظيف وتشجيع الاستثمارات. ويقدم القانون الجديد عدداً من الحوافز والتسهيلات مثل تخصيص نسبة من مشتريات الحكومة، تبسيط إجراءات ورسوم

الترخيص، المساعدة في التسويق والترويج، وإنشاء سوق مالية ثانوية لهذه الشركات، من أجل زياده مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 70% في عام 2021. كما يشجع هذا القانون على تبني تطبيق معايير المحاسبة المتوافقة مع المعايير الدولية، وذلك للتغلب على صعوبة الحصول على التمويل اللازم، حيث أوضحت الدراسات أن هذه الشركات تحصل على نسبة بسيطة من إجمالي الائتمان المحلي مما يعوق أعمالها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت مؤخرا مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإصدار دليل حوكمة الشركات الذي يساعد على تطبيق أفضل الممارسات في مجال الإدارة. ويشمل هذا الدليل على تسع خطوات رئيسية مثل ضرورة تطبيق نظام المحاسبة المالي المناسب، تعيين مراجع خارجي لتدقيق القوائم المالية، ووضع نظام للرقابة الداخلية. وتسهم هذه الممارسات الرشيدة في اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يعزز فرص النمو ويحقق مصالح جميع الأطراف في المجتمع. وبناء على ذلك، يتضح سعي مؤسسات الدولة الناجح نحو تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إصدار العديد من التشريعات والممارسات الفعالة، مما يعزز من أهمية الاستمرار قدما في تنظيم الندوات وورش العمل لرفع مستوى الوعي بأهمية الاستفادة من هذه المبادرات من أجل رفع مستوى الأداء، زيادة الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

يعزز إصدار هيئة الأوراق المالية نظام الحساب التجميعي، الشفافية والافصاح في تعاملات المؤسسات بشكل خاص، والأسواق المالية بشكل عام، بحسب محللين ماليين، الذين أكدوا أن إقرار النظام جاء ليشكل ركيزة أخرى في تطوير البيئة التشريعية للأسواق، وسيساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي توسعت في دخول أسوق المال المحلية، بعد ترقيتها على العديد من المؤشرات المالية العالمية وفي مقدمتها مؤشر مورجان استنالي.

يساهم في استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية

محللون: الحساب التجميعي يعزز شفافية تعامل المؤسسات

7.6
مليارات درهم
صافي الإستثمار الأجنبي في أسواق المال المحلية العام 2014

وارتفع صافي الإستثمار الأجنبي في أسواق المال المحلية إلى 7.6 مليارات درهم تقريباً خلال العام 2014 وبنمو نسبته 101 % مقارنة مع العام الذي سبق وبلغ فيه صافي استثمارات الشريحة نفسها نحو 3.76 مليارات درهم.

وقال المحللون إن النظام الذي أقرته الهيئة يعد رافداً إيجابياً يساهم في زيادة الطمأنينة وعمق ومرونة الأسواق، بما يعزز من القيمة المضافة للتداولات ويمنحها حافزا قوياً لاستقطاب المؤسسات الأجنبية، مشيرين إلى أن النظام الجديد يقدم كذلك لهذه المؤسسات نافذة شفافة تُسهل الوصول بسهولة إلى الأسهم، وهو الأمر الذي ينعكس إيجابيا على أسواق المال المحلية من خلال تنشيط وتنويع التداولات فيها، مما يعزز بدوره من الحصيلة النهائية لحجم السيولة المتداولة.

وأكد جمال عجاج مدير مركز الشرهان للأسهم أن النظام الذي أقرته الهيئة يواكب أفضل الممارسات العالمية مما يعزز من البيئة الاستثمارية للأسواق ويزيد من مرونة وسهولة الإجراءات المتبعة والمعمول بها فيما يخص آليات تنظيم عمل الأسواق المالية بشكل عام.

وأوضح أن أهم ما يميز النظام، دوره الكبير في

زيادة كفاءة الرقابة الإدارية للأسواق المحلية على التداولات التي تشهدها كل يوم خاصة تعاملات المستثمرين المؤسساتيين، وهو ما يساهم في تسهيل الكشف عن أي مخالفات أو تجاوزات لقوانين التداولات يتم ارتكابها في أي وقت، مؤكدا أن مثل هذه الخطوة تعد أكثر من جيدة لجهة تعزيز الثقة في التعاملات.

من جانبه، قال رامي خريسات الخبير المالي إن إقرار النظام جاء عقب جهود كبيرة بذلتها هيئة الأوراق المالية والسلع وبعد التنسيق مع كبريات المؤسسات الاستثمارية الأجنبية التي تعد المعني الأول والرئيسي بوجود الحساب التجميعي الذي يتولى إدارته شركات وساطة مما يساهم في تعزيز الشفافية والإفصاح لعمل هذه الشريحة من المستثمرين في الأسواق المالية.

وأشار إلى أن الوسيط يقوم بتجميع طلبات الشراء لمصلحة عملائه المؤسسين خلال هذا الحساب ووفقاً لأوامرهم، وفي نهاية جلسة التداول اليومية، يكون الوسيط مُلزماً بتوزيع كل الأسهم التي تم شراؤها من خلال الحساب المجمع إلى الحسابات الخاصة بالمستثمرين المسجلة لدى المقاصة، ويعود الحساب التجميعي "مُصفّراً" في نهاية تعاملات كل جلسة.

ووصف خريسات توفير نظام الحساب التجميعي، بإنه جاء ليلبي مطلباً مهماً وحيوياً يعزز من مكانة الأسواق المحلية التي جرى ترقيتها خلال العام الماضي، وذلك إلى جانب كون النظام يعد خطوة جديدة في سلسلة الخطوات التي دأبت هيئة الأوراق المالية والسلع على اتخاذها خلال السنوات الماضية لتعزيز البيئة التشريعية التي تحكم عمل الأسواق المالية، مشيرا إلى أن النظام سيساهم أيضا في رفع مستوى تدفق السيولة الأجنبية خلال المرحلة القادمة إلى الأسواق المحلية.

وأكد أن فائدة الحساب التجميعي تتمثل في تسهيل إدارة عمليات الشراء المتعددة للمؤسسات المالية ذات الحاجة لمثل هذا النوع من الحسابات، كما يزيد من كفاءة العمليات الإدارية المرتبط فيه، سواء على صعيد سرعة الإنجاز أو مرونة عملية التنفيذ، وذلك علاوة على أنه يمكن من خلال النظام إدارة الأوامر ودخول السيولة إلى الأسواق المحلية بكل سهولة ويسر.

وقال إن نظام الحساب التجميعي هو نظام معمول به في غالبية البنوك العالمية، مؤكدا أن الفكرة الأساسية والجوهرية من تطبيق النظام الحصول على أسعار أفضل للأسهم المجمعة، مما يُشجع على زيادة الإقبال على الإستثمار في الأسواق.

ولم يستبعد خريسات إمكانية تطبيق نظام "الحساب التجميعي" على المستثمرين الأفراد بعد نجاح تطبيقه على المؤسسات خلال المرحلة القادمة الأمر الذي سيمنح الأسواق المالية دفعة دعم ويرفع من مستوى السيولة المتداولة فيها.

وكانت هيئة الأوراق المالية أصدرت نظام الحساب التجميعي allocation account، وذلك لأغراض تنشيط السوق وتنويع التداولات التي تتم فيه وزيادة السيولة، وذلك بعد الاطلاع على الممارسات العالمية المتبعة فيما يتعلق بنظام الحسابات المجمعة أخذاً في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة به وما قد يترتب على تطبيقه من نتائج في أسواق الدولة.

ولغايات تطبيق هذا النظام تمت الموافقة على إجراء تعديل على كل من المادة رقم (35) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3) لسنة 2001 في شأن النظام الخاص بعمل السوق والمادة (5) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2001 في شأن النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية؛ بحيث يجيز التعديل التداول وفقاً لنظام الحساب التجميعي، مع إعطاء السوق صلاحية وضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتطبيق هذا النظام، على أن تقوم الأسواق من جانبها باعتماد الضوابط الخاصة بهذا النظام بعد موافقة الهيئة.

تسهيل إدارة عمليات الشراء المتعددة للمؤسسات المالية ذات الحاجة لمثل هذا النوع من الحسابات

في نمو قياسي منذ تأسيس الأسواق المالية

أرباح الشركات الوطنية تقفز إلى 62.9 مليار درهم خلال عام 2014

قفز صافي الأرباح المجمعة للشركات المدرجة في سوقي أبوظبي للأوراق المالية ودبي المالي إلى نحو 62.9 مليار درهم خلال العام 2014 بنمو نسبته 27% مقارنة مع العام الذي سبق وبلغت فيه نحو 49.51 مليار مليار درهم ، وجاءت الزيادة القياسية في ربحية الشركات والتي تعد الأولى من نوعها منذ تأسيس الأسواق المالية مواكبة لعودة النشاط إلى كافة القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها البنوك والعقار، الاستثمار، الخدمات المالية والاتصالات، والتي تلعب اسهمها دور المحرك الرئيسي للنشاط في الأسواق.

ووصف خبراء ماليون النتائج المالية التي حققتها الشركات خلال العام الماضي بأنها تشكل نقطة تحول في مسيرة ربحية هذه الشركات وتعطي إشارة واضحة على أنها ماضية بقوة في تنفيذ استراتيجة عملها في كافة القطاعات التي تعمل بها دون استثناء. مشيرين إلى أن الربحية القياسية المسجلة تشكل عنصر جذب للاستثمار في أسهمها المدرجة في الأسواق المالية.

وقالوا إن بلوغ هذا المستوى من الأرباح شجع الشركات على زيادة نسبة توزيعاتها مما ساهم في تعظيم عوائد المستثمرين في أسهمها كما يساعد في تعزيز الثقة في تعاملات الأسواق وذلك نتيجة إعادة ضخ جزء مهم من هذه التوزيعات في قاعات التداول.

وأظهرت حصيلة النتائج المالية التي أعلنتها الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية عن زيادة صافي أرباحها خلال العام 2014 إلى نحو 35.18 مليار درهم بنمو نسبته 15.7 % مقارنة مع الأرباح المسجلة في العام 2013 والبالغة 30.4 مليار درهم.

أما بالنسبة للأرباح المجمعة لعام 2014 في سوق دبي المالي فقد ارتفعت بنسبة 45% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى 27.78 مليار درهم، مقارنة بـ 19.15 مليار درهم.

وكانت الحصيلة الإجمالية لنتائج الشركات المدرجة بسوق دبي المالي خلال الربع الأخير من عام 2014، شهدت ارتفاع الأرباح المجمعة لتلك الشركات إلى 9.66 مليار درهم مقارنة بـ 7.49 مليار درهم تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2013، وذلك بارتفاع قدره 2.17 مليار درهم وبنسبة بلغت 29 % عن الفترة المماثلة من العام السابق.

وأظهرت الحصيلة الإجمالية لنتائج الشركات المدرجة بسوق أبوظبي للأوراق المالية خلال الربع الرابع 2014، تراجع الأرباح المجمعة لتلك الشركات إلى 4.51 مليار درهم مقارنة بـ 5.01 مليار درهم تم تحقيقها خلال نفس الفترة من عام 2013، وذلك بانخفاض قدره 507.8 مليون درهم وبنسبة بلغت 15% عن الفترة المقابلة من العام السابق.

وقال هشام عامر الرئيس التنفيذي لشركة دلما للوساطة المالية "لقد كان متوقعا بعد عودة النشاط بقوة إلى مختلف القطاعات الإقتصادية ارتفاع ربحية الشركات المدرجة في الأسواق المالية لكن وصولها إلى هذه المستويات القياسية فاق التوقعات"، مؤكدا أن محافظة الشركات على مسيرة النمو في ربحيتها يعد عاملا مشجعا على الإستثمار في أسهمها المدرجة في السوقين.

وأضاف أن تحقيق الشركات لنسب نمو كبيرة في ربحيتها واكبه زيادة سخية في نسبة توزيعاتها على المساهمين مما عزز الثقة بمواصلة الإستثمار

35.18

مليار درهم صافي أرباح الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق خلال 2014

11

مليار درهم صافي الأرباح التي حققتها شركات قطاع الاتصالات العام 2014

35.16

مليار درهم صافي الأرباح التي حققها 22 بنكاً العام 2014

فيها وساهم في جذب سيولة جديدة لها بعدما قررت شريحة جديدة من المستثمرين شراء أسهمها.

وأكد أن نسب النمو في ربحية الشركات ستتواصل خلال العام الجاري بدعم من محفزات كثيرة منها تحسن أداء الشركات المدرجة.

واستحوذ قطاع البنوك على النصيب الأكبر وارتفع صافي الأرباح التي حققها 22 بنكا إلى 35.16 مليار درهم خلال العام 2014 وبنمو نسبته 25.7 % مقارنة بـ 27.97 مليار درهم في الفترة نفسها من العام السابق.

وفيما بلغ صافي أرباح 14 بنكاً مدرجاً في سوق أبوظبي للأوراق المالية 23.2 مليار درهم مع نهاية العام الماضي وبنمو نسبته 15.8 % مقارنة بذات الفترة من العام 2013، نما صافي أرباح 8 بنوك مدرجة في سوق دبي المالي بنسبة 50.8% مرتفعة من نحو 4.03 مليارات درهم إلى 11.9 مليار درهم مع نهاية العام الماضي.

وارتفع أرباح قطاع البنوك الإجمالي المدرج أسهمه في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال الربع الأخير من العام 2014 بنسبة 17.2 % لتصل 5.67 مليار درهم، مقارنة مع 4.84 مليار خلال نفس الفترة من عام 2013، حيث حقق "بنك أبو ظبي الوطني" أكبر ارتفاع في الأرباح بنسبة 27 % لتصل إلى 1.38 مليار درهم مقابل 1.09 مليار خلال الربع الرابع 2013.

وسجل "بنك الخليج الأول" ثاني أكبر بنك في إمارة أبوظبي من حيث الموجودات، أرباحا قدرها 1.55 مليار درهم بنهاية الربع الرابع 2014، وبنسبة ارتفاع بلغت 13 % قياسا بما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من عام 2013.

وفي سوق دبي المالي، ساهم قطاع البنوك بالجزء

%32

مساهمة قطاع البنوك في الأرباح المجمعة في سوق دبـــي المالـــي خلال 2014

الأكبر من الأرباح المجمعة للشركات خلال الربع الرابع 2014، وبنسبة مساهمة بلغت 32 %، حيث حققت غالبية البنوك ارتفاعا في الأرباح خلال الربع الرابع 2014.

ووصلت الأرباح المجمعة لقطاع البنوك 3.09 مليار درهم خلال الربع الرابع 2014، مقارنة بـ 1.96 مليار درهم خلال نفس الفترة من العام السابق، وبنسبة نمو بلغت 57.4 %.

وحقق "بنك الإمارات دبي الوطني" أكبر البنوك المدرجة بالسوق أرباحا قدرها 1.23 مليار درهم بنهاية الربع الرابع 2014، وبنسبة ارتفاع بلغت 82 % قياسا بما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من عام 2013

وفي قطاع العقار، قفزت أرباح 10 شركات عقارية مدرجة في سوقي أبوظبي ودبي الماليين إلى 11.2 مليار درهم في نهاية العام 2014 بنمو 13.6 % تقريباً مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2013 والذي بلغ فيه صافي ربحيتها نحو 9.7 مليارات درهم.

أما على صعيد قطاع الاتصالات، فقد بلغت أرباحه في السوقين خلال العام 2014 نحو 11 مليار درهم بنمو نسبته 21 % مقارنة مع العام الذي سبق وبلغت فيه الربحية نحو 9.06 مليار درهم.

وساهم قطاع الاتصالات بنسبة 47.5 % من إجمالي الأرباح المجمعة لسوق أبوظبي المالي خلال الربع الرابع 2014، حيث حققت شركة "اتصالات" أكبر شركة في سوق أبوظبي أرباحا قدرها 2.14 مليار درهم خلال الربع الرابع 2014، وبنسبة ارتفاع قدرها 47 % مقارنة بنفس الفترة من عام 2013.

وبعكس ذلك، فقد ساهم قطاع الطاقة المدرج في سوق أبوظبي في انخفاض الأرباح الإجمالية للسوق خلال الربع الرابع 2014 بعدما سجل ارتفاعا في الخسائر بنسبة 47.5 % لتصل إلى 3.65 مليار درهم مقابل 2.47 مليار درهم، ويرجع ارتفاع الخسائر نتيجة تسجيل شركة "أبوظبي الوطنية للطاقة" خسائر قدرها 3.63 مليار درهم، مقابل 2.60 مليار درهم خلال الربع الرابع 2013، وتسجيل شركة دانة غاز خسائر قدرها 15 مليون درهم مقارنة بأرباح قدرها 128 مليون درهم خلال نفس الفترة من العام السابق.

27.78

مليار درهم صافي أرباح الشركات المدرجة في سوق دبي المالي خلال العام 2014

%47.5

مساهمة قطاع الاتصالات في الأرباح المجمعة لسوق أبوظبي المالي خلال الربع الرابع 2014

11.2

مليار درهم الأرباح التي حققتها 10 شركات عقارية العام 2014

قطاع البنوك يستحوذ على النسبة الأكبر من التوزيعات

73 شركة وطنية مدرجة توزع 29,05 مليار درهم نقداً و4,67 مليار سهم منحة

بلغت التوزيعات النقدية وأسهم المنحة التي أعلنت عنها الشركات الوطنية المدرجة في الأسواق المالية عن العام 2014 نحو 33.72 مليار درهم، وذلك بعد مصادقة الجمعيات العمومية عليها بحسب مسح رسمي، منها 29.05 مليار درهم أرباحاً نقدية و4.66 مليار درهم توزيعات المنحة.

ويأتي النمو المتواصل في قيمة التوزيعات التي منحتها الشركات الوطنية للمساهمين عقب الارتفاع القياسي الذي حققته في صافي أرباحها خلال العام 2014 والذي وصل إلى نحو 62.96 مليار درهم بنمو نسبته 27% مقارنة مع العام الذي سبق وبلغت فيه نحو 49.56 مليار مليار درهم ،

وجاءت الزيادة القياسية في ربحية الشركات والتي تعد الأولى من نوعها منذ تأسيس الأسواق المالية مواكبة لعودة النشاط إلى كافة القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها البنوك والعقار والتي تلعب أسهمها دور المحرك الرئيسي للنشاط في الأسواق.

وواصل قطاع البنوك الاستحواذ على النصيب الأكبر من إجمالي الأرباح الموزعة على المساهمين وقام 20 بنكا بتوزيع 18,51 مليار درهم منها 15.92 مليار درهم أرباحا نقدية و2,58 مليار سهم منحة، تلاه قطاع الاتصالات بإجمالي توزيعات بلغت 7.78 مليار درهم منها 6.99 مليار درهم نقدا ونحو 790 مليون أسهم منحة.وجاء قطاع العقار ثالثا بإجمالي توزيعات بلغت 2.88 مليار درهم منها 1.98 مليار درهم توزيعات نقدية ونحو 897 مليون أسهم منحة. وتوزعت بقية التوزيعات على قطاعات الاستثمار والخدمات المالية والتأمين والخدمات الاستهلاكية والقطاعات الأخرى المدرجة.

وبلغ عدد الشركات الوطنية التي قامت بمنح مساهميها توزيعات نقدية من قطاع البنوك 17 بنكا بقيمة 15.92 مليار درهم وبنسبة 54.9% من اجمالي التوزيعات النقدية لجميع الشركات الوطنية تلاه قطاع الإتصالات بنسبة 24% تقريبا من خلال شركتين هما الإمارات للاتصالات والاتصالات المتكاملة.والقطاع العقاري بنسبة 6.8%. وتوزعت بقية النسبة على القطاعات الأخرى.

وفيما يخص توزيعات المنحة، استحوذ قطاع البنوك أيضا على النصيب الأكبر وبواقع 2.58 مليار سهم تشكل ما نسبته 55% من إجمالي توزيعات المنحة لجميع الشركات الوطنية، تلاه قطاع العقار بواقع 897 مليون سهم وبنسبة 19.2% والاتصالات بمقدار 790 مليون سهم تشكل ما نسبته 16.9%.

وتصدر بنك الخليج الأول قائمة الأكثر توزيعا في قطاع البنوك حيث قام بتوزيع 100 % نقدا وبقيمة 3.9 مليارات درهم و15% منحة تعادل 600 مليون سهم، تلاه بنك أبوظبي التجاري الذي وزع 2.23 مليار درهم وبنك الإمارات دبي الوطني بتوزيعات نقدية بلغت قيمتها 1.94 مليار درهم ثم أبوظبي الوطني بتوزيعات نقدية بلغت قيمتها 1.89 مليار درهم ونحو 473 مليون أسهم منحة وبنك دبي الاسلامي 1.57 مليار درهم نقدا.

وفي قطاع العقار بلغت قيمة التوزيعات النقدية لشركة اعمار 1.07 مليار درهم فيما وصلت قيمتها بالنسبة لشركة الدار 708 مليون درهم ونحو 106 مليون درهم لشركة الإتحاد العقارية و100 مليون درهم لشركة رأس الخيمة العقارية. ووزعت شركة ارابتك أسهم منحة بقيمة 220 مليون درهم وداماك 500 مليون درهم والإتحاد العقارية 177 مليون درهم.

وتصدر سوق أبوظبي للأوراق المالية بورصات المنطقة من حيث نسب توزيعات الأرباح النقدية الموزعة على مساهمي الشركات الوطنية المدرجة في السوق عن العام الماضي وبتوزيعات نقدية فقط بلغت قيمتها 19 مليار درهم وذلك باستثناء توزيعات المنحة فيما وصلت قيمة التوزيعات النقدية للشركات الوطنية بسوق دبي المالي 9.55 مليار درهم.

مقارنة المؤشرات المالية لأسواق المنطقة

السوق المالي	إجمالي الأرباح الموزعة (مليار دولار)	القيمة السوقية للشركات المدرجة (مليار دولار)	2013	2014
			العائد النقدي لكامل السوق (%)	العائد النقدي لكامل السوق (%)
أبوظبي	5.32	114	3.8	4.6
مسقط	0.92	21	4.4	4.4
البحرين	0.96	22	4.2	4.4
قطر	7.36	183	3.4	4.0
الكويت	3.18	87	3.1	3.6
السعودية	15.91	568	2.9	2.8
دبي	2.60	93	2.2	2.7

وبحسب توقعات المحللين، فقد تم اعادة ضخ أكثر من 20 مليار درهم من التوزيعات مرة أخرى إلى الأسواق المالية التي مازالت تشهد نشاطا منذ بداية العام الجاري الأمر الذي يعني أن نسبة العوائد على الاستثمار في المتاجرة بالأسهم تعد الأكثر جدوى مقارنة مع غيرها من الأداوت الاستثمارية الأخرى.

ومع استمرار زيادة نسبة النمو في التوزيعات فقد بلغ اجمالي قيمة التوزيعات النقدية للشركات الوطنية المدرجة في سوقي دبي وأبوظبي خلال الاعوام الأربعة الماضية 94.1 مليار درهم منها 40 مليار درهم وزعت خلال عامي 2011 و2012 وبذلك واصلت أسواق الإمارات تصدر قائمة أكثر الأسواق تحقيقا للعائد بالنسبة للمستثمرين على المستوى الخليجي والعربي بشكل عام.

وقال راشد البلوشي الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية إن حجم التوزيعات النقدية عن العام الماضي العام يؤكد جاذبية أسواق الإمارات التي تفوقت على العديد من أسواق المنطقة حيث حصلت أسواق الإمارات، على أعلى نسبه من حيث العائد النقدي على الاستثمار أو ما يسمى الريع، وهو الرقم المتحصل من قسمة نسبة التوزيعات النقدية على السعر السوقي. وأكد أن ارتفاع قيمة التوزيعات يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات في السوق حيث يعاد تدوير جزء من هذه التوزيعات في الأسواق المالية خاصه في ظل انخفاض الفوائد البنكية. وبشأن أهمية قيام الشركات بتوزيعات أكثر من مرة خلال العام، قال البلوشي إن وجود أكثر من موسم للتوزيعات في السنة أمر مميز ومفيد، واعتقد أن تطبيقه سيجذب أموال وتدفقات ضخمة إلى الإمارات من دول المنطقة خاصة إذا علمنا أن نشاط التوزيعات في الأسواق الأخرى الإقليمية واغلبية العالمية مرة واحدو في العام، ووجود شركات إماراتية بجانب شركتي اتصالات ودو التي توزع مرتين في العام سيجذب مليارات الدراهم للاستفادة من عائد نقدي مرتفع لا يقل عن 6% مقارنه مع أسعار الفائدة المتدنية.

94

مليار درهم توزيعات الشركات المدرجة خلال 4 سنوات

ندوتان حول آليات عمل أسواق المال

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ضمن برنامجها للتوعية الاستثمارية ندوتين عن "آليات عمل أسواق رأس المال"، وذلك في كل من أبوظبي ودبي، قدم مادة الندوة سهى حنفي المحللة المالية الرئيسة بقسم البحوث والتحليل المالي بالهيئة.

واستعرضت الندوة فوائد أسواق رأس المال من حيث توفير التمويل المناسب للحكومات والشركات لتحقيق غاياتها والتوسع في نشاطاتها بما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل من حيث النمو الإيجابي وتوفير فرص العمل، وتوجيه مدخرات الأفراد إلى الأماكن التي تحقق لهم عوائد مجزية، من خلال الاستثمار في الأدوات الاستثمارية ذات السيولة الكافية، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية لأفضل الاستخدامات وكذلك توفير التمويل للقطاعات التي تعاني عجزاً مالياً، واكتشاف الأسعار العادلة للأصول، والتخفيف من تأثير الضغوط التضخمية التي قد تنجم عن الاعتماد على موارد المصارف.

وتعرضت الندوة لأهداف الاستثمار التي تتمثل في ادخار الأموال وتنميتها لاستخدامها في المستقبل، وتوفير دخل إضافي في المستقبل أو لتأمين الاحتياجات الضرورية، والتعويض عن آثار التضخم على المدخرات بمرور الوقت.

وفصلت الندوة آليات عمل المحفظة الاستثمارية، وخطوات تكوين المحفظة، وأهمية تحديد السياسة الاستثمارية بوضوح من خلال المدخلات الخاصة والفريدة لكل مستثمر وهي أهداف العوائد الاستثمارية، درجة تحمل المخاطر، ومحددات الأهداف الاستثمارية الأخرى ومن أهمها السيولة المطلوبة، والفترة الزمنية المتاحة، وكيفية توزيع الأصول الاستثمارية في المحفظة على فئات الأصول المختلفة.

وتطرقت سهى حنفي إلى أنواع الأصول المختلفة بادئة بالأسهم حيث عرضت للفرق بين الأسواق الأولية والأسواق الثانوية، وعوائد الأسهم، وأهم العوامل المؤثرة فيها وكيفية حسابها. وتناولت كذلك السندات من حيث الفرق بين السندات الحكومية وسندات الشركات، والعوائد المحققة من السندات، والصناديق الاستثمارية من حيث أنواعها ومزايا الاستثمار فيها، والسلع من حيث أنواعها وكيفية الاستثمار فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وأشارت الندوة إلى أهمية فهم العلاقة بين المخاطرة والعائد لتطوير الاستراتيجية الاستثمارية مع التركيز على ثلاثة مبادئ أساسية يتعين على المستثمر تذكّرها دائماً وهي أن العلاقة بين المخاطرة والعائد علاقة طردية، كما أن قدرة ورغبة تحمل المخاطر تتفاوت بين مستثمر وآخر، إضافة إلى أهمية تنويع الاستثمارات في المحفظة لما في ذلك من فوائد في تقليل المخاطر، وتعويض الخسائر الناتجة عن الأداء السيئ لبعض الاستثمارات، وتنويع مصادر العوائد. كما عقدت كذلك مقارنة بن عوائد ومخاطر الاستثمارات والأصول المختلفة.

أسواق المال توفر التمويل اللازم للحكومات والشركات

أكدت سهى رجب محلل مالي رئيسي في هيئة الأوراق المالية والسلع أن أسواق المال توفر التمويل المناسب للحكومات والشركات لتحقيق غاياتها والتوسع في نشاطاتها بما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل من حيث النمو الإيجابي وتوفير فرص العمل.

وأضافت في محاضرة بعنوان "اكتشف أسواق رأس المال"، أن الأسواق تساهم في توجيه مدخرات الأفراد إلى الأماكن التي تحقق لهم عوائد مجزية، من خلال الاستثمار في الأدوات الاستثمارية ذات السيولة الكافية، منوهة إلى أنها توفر كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية لأفضل الاستخدامات وكذلك توفير التمويل للقطاعات التي تعاني عجزاً مالياً. وقالت إن الأسواق تساهم في اكتشاف الأسعار العادلة للأصول، والتخفيف من تأثير الضغوط التضخمية التي قد تنجم عن الاعتماد على موارد المصارف. وتابعت سهى رجب أن من أهداف الاستثمار التي توفرها الأسواق هو ادخار الأموال وتنميتها لاستخدامها في المستقبل، وتوفير دخل إضافي في المستقبل أو لتأمين الاحتياجات الضرورية، إضافة إلى التعويض عن آثار التضخم على المدخرات بمرور الوقت. واستعرضت المحاضرة خطوات تكوين المحفظة الاستثمارية، وأهمية تحديد السياسة الاستثمارية بوضوح من خلال المدخلات الخاصة والفريدة لكل مستثمر وهي أهداف العوائد الاستثمارية، درجة تحمل المخاطر، ومحددات الأهداف الاستثمارية الأخرى ومن أهمها السيولة المطلوبة، والفترة الزمنية المتاحة، وكيفية توزيع الأصول الاستثمارية في المحفظة على فئات الأصول المختلفة وتطرقت المحاضرة إلى أنواع الأصول المختلفة منها: الأسهم والسندات، والصناديق الاستثمارية، والسلع.

الهيئة تستعرض آلية عمل صناديق الاستثمار المشترك

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع - في إطار برنامجها للتوعية الاستثمارية - ندوة توعية حول "صناديق الاستثمار المشترك"، وذلك في مقر الهيئة بأبوظبي ودبي، بحضور عدد كبير من المتخصصين والمستثمرين والمهتمين.

قدم المادة العلمية للندوة د. ماجد محتسب خبير البحوث والدراسات بالهيئة.

وتهدف الندوة إلى تعريف المشاركين بصناديق الاستثمار مع التركيز على كيفية عملها، وتاريخها، وكيفية هيكلتها، فضلاً عن الجوانب التشغيلية والفنية الأخرى ذات الصلة لهذه الصناعة، كما استهدفت الندوة كذلك دمج مفاهيم الاستثمارات ذات الصلة.

وركزت الندوة على عدة محاور، حيث عرفت صناديق الاستثمار المشترك على أنها وسيلة استثمار جماعي تتكون من وعاء يتم من خلاله تجميع الأموال من مجموعة كبيرة من المستثمرين بغرض الاستثمار في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وأدوات سوق المال وغيرها.

وأوضح المحاضر أن اختيار الأوراق المالية يعتمد على السياسة الاستثمارية للصندوق وهدفه، بالأخذ في الاعتبار أن إدارة هذه الصناديق يتم من قبل مديري الاستثمار المحترفين الذين يقومون باستثمار رأس مال الصندوق ومحاولة تحقيق مكاسب رأسمالية ودخل استثماري للمستثمرين المشاركين فيه. وفضلا عن ذلك فإنه يتم هيكلة محفظة صندوق الاستثمار المشترك والحفاظ على سياسته الاستثمارية بشكل يتناسب مع الأهداف الاستثمارية الواردة في نشرة الاكتتاب.

وتطرق المحاضر إلى اثنين من الهياكل القانونية الرئيسية لصناديق الاستثمار هما الصناديق المفتوحة والصناديق المغلقة، وبيّن الاختلافات الرئيسية بين النوعين.

اختيار الأوراق المالية يعتمد على السياسة الاستثمارية للصندوق وهدفه

وأوضح أن صناديق الاستثمار تعتبر من أكثر الأدوات الاستثمارية التي يقبل عليها المستثمرون وذلك بسبب بساطتها بالمقارنة مع غيرها من الأدوات الاستثمارية، إضافة إلى كونها تقدم فائدة كبيرة للمستثمرين الذين لا تتوفر لديهم المعرفة أو الوقت أو رأس المال الكافي لإدارة استثماراتهم ومدخراتهم بنفسهم.

وعرضت المحاضرة التصنيفات المختلفة لصناديق الاستثمار وأهمها: صناديق أسواق المال، وصناديق الدخل الثابت، والصناديق المتخصصة في قطاع اقتصادي محدد، وصناديق المؤشرات، والصناديق العالمية، والصناديق التي تستثمر في عدة صناديق أخرى (fund of funds)، والصناديق المتوازنة (التي تستثمر في سندات الدين والأسهم)، وذلك لتزويد المشاركين بفهم معمق للأنواع المتنوعة والكثيرة لصناديق الاستثمار المتاحة للمستثمرين للاختيار منها بحسب أهدافهم الاستثمارية.

وأشار المحاضر إلى أن تكاليف الاستثمار في صناديق الاستثمار تشمل رسوم الاشتراك أو الاكتتاب في الصندوق، رسوم تدفع عند الخروج من الصندوق، بالإضافة إلى الرسوم الإدارية ومصروفات التشغيل وتكاليف التسويق.. وفي المقابل فإنه توجد بعض المخاطر والمساوئ للاستثمار في صناديق الاستثمار المشترك، تتفاوت بحسب نوع الصندوق، وتشمل: المصاريف المرتفعة ورسوم المبيعات لبعض الصناديق، وسوء الإدارة وعدم كفاءة العاملين في إدارة الصندوق، تكاليف الاستثمار المرتفعة للمعاملات في الأوراق المالية ذات السيولة الضعيفة، وشراء وبيع الاستثمارات في الصندوق بشكل كبير وغير مبرر، وبيع الأسهم التي يكون أداؤها سيء لإعطاء صورة غير حقيقية عن أداء الصندوق، مع ملاحظة أن هذه الأمور تحدث في الحالات التي يسيء فيها مدير الصندوق استخدام سلطاته.

قدمها عضو لجنة مفوضي هيئة الأوراق المالية والأسواق الأمريكية

ندوة حوارية حول التحديات التي تواجه الهيئات الرقابية في الولايات المتحدة

استضافت هيئة الأوراق المالية والسلع دانيال جالاجر عضو لجنة مفوضي هيئة الأوراق والبورصات الأمريكية SEC في ندوة حوارية قدم فيها عرضاً تعريفياً عن لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، وأشكال التعاون الذي يتم بين كل من اللجنة والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ومجلس الاستقرار المالي المنبثق عن لجنة بازل المصرفية.

ونوه جالاجر بأن دولة الإمارات حققت إنجازات كبيرة باعتبارها مركزاً مالياً عالمياً وأحد أهم الأسواق الناشئة؛ حيث وصفها بأنها "مختبر" للابتكار والتطوير" وخاصة المراكز المالية الموجودة في الدولة، واثنى على اهتمام الدولة بفتح القنوات مع الأسواق المالية العالمية. وأوضح أن هذا التقييم يأتي من خلال متابعته واهتماماته بالتركيز على المراكز المالية المتقدمة في العالم مثل هونج كونج وسنغافورة وشنغهاي والاتحاد الأوروبي وكذا الأسواق المالية غير التقليدية والأسواق النامية، وما يجري في الأسواق الأخرى في مختلف أنحاء العالم.

وأوضح المحاضر أنه يتعين عدم التركيز فقط على الأسواق المتقدمة في الولايات المتحدة وأوروبا باعتبارها النماذج الناجحة التي يجب تبنيها في كل الدول، وإنما يجب على كل سوق مالي التفكير في اختيار ما يناسبه وتطوير الاستراتيجيات والسياسات الخاصة به والمناسبة لطبيعته المميزة، مع الاستفادة من أخطاء الدول الأخرى وخاصة بعد دروس الأزمة المالية العالمية.

وتطرق إلى القوانين في الولايات المتحدة، وقال إنها غالباً ما تأتي كانعكاس للأزمات العالمية؛ فحيث كانت قوانين الأوراق المالية والهيئة في عامي 1933 و1934 استجابة للكساد الكبير في عام 1929، وقانون Sarbanes Oxley استجابة لانهيار فقاعة شركات الانترنت والكشف عن الاختراقات المحاسبية والإدارية في كثير من الشركات المدرجة، كما كان قانون Dodd-Frank في عام 2010 استجابة للأزمة المالية العالمية. وأشار إلى أن هذا القانون كبير الحجم لا يعالج بشكل حصري المشاكل التي ظهرت خلال الأزمة وإنما يتطرق إلى مسائل كثيرة أخرى تهم الاقتصاد الأمريكي والأسواق المالية الأمريكية.

وأوضح أن القانون يتضمن بعض القواعد العامة والتكليفات الكثيرة للجهات الرقابية بأن تقوم بإصدار قوانين وتشريعات محددة تعالج المسائل التي تطرق إليها القانون، والتي يصل عددها إلى 100 نظام جديد مطلوب إصداره من قبل الهيئة. وأضاف أن القانون لا يزال مثاراً لجدل كبير في أوساط الحكومة والأسواق المالية لما يتضمنه من تغييرات جذرية وأعباء تنظيمية.

وأشار إلى التطور التنظيمي الموازي لذلك في أوروبا، مع اختلاف آلية إصدار التشريعات فيها بحيث يصدر كل توجيه خاص بمسألة معينة على حدة. ونبه إلى أن المجتمع الدولي لا يزال متشككاً لمدى تأثير هذه الأنظمة على الأسواق المالية العالمية.

وتحدث مفوض لجنة الأوراق والبورصات الأمريكية عن سوق الإصدار الأولي، مشيراً إلى أنه خلال عام 2008 كانت الأسواق الأمريكية غير جاذبة وكانت الإصدارات الأولية قليلة مقارنة بالأسواق الأخرى الأوروبية والآسيوية، مما حدا بلجنة SEC للقيام بالجهود اللازمة والاطلاع على الخبرات الدولية، وأسفر ذلك عن إصدار قانون The Jumpstart Our Business Startups Act JOBS وذلك في عام 2012 والذي يعتبر أول قانون يصدر منذ زمن طويل يخفض الأعباء التنظيمية، وكان الهدف الرئيسي من هذا القانون هو إتاحة فرص ووسائل جديدة للشركات المتوسطة والصغيرة ذات النمو Emerging growth companies والتي لا يتعدى إجمالي إيراداتها السنوية 1 مليار دولار للحصول على النمو اللازم، وتوفير فرص العمل لمعالجة مشكلة تزايد نسبة البطالة.

عزيزي المستثمر.. تجنب الوقوع في هذه الأخطاء

قد يقع المستثمر في بعض الأخطاء أثناء تداول الأسهم في الأسواق وذلك عن قصد أو من غير قصد.. ونرصد في السطور التالية بعض هذه الأخطاء.

الأخطاء التي يقع فيها المستثمرون وتصنف كمخالفات لأحكام القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2000 والأنظمة الصادرة تنفيذا له.

1. إجراء عمليات شراء أو بيع استباقية بناء على معلومات خاصة بأوامر مستثمرين أخرين واستغلال تلك المعلومات بهدف تحقيق منافع شخصية.

2. إدخال أوامر شراء بأسعار مختلفة ومتدرجة بكميات صغيرة لدعم عمليات البيع التي يقوم بها المستثمر بكميات كبيرة لكي لا يتأثر سعر السهم بالانخفاض.

3. إجراء عمليات متقابلة باتفاق مستثمرين بترتيب تلك العمليات فيما بينهم وتبادل المراكز (شراءً وبيعاً) بهدف إيجاد سوق نشط غير حقيقي على الورقة المالية أو التأثير على حجم تداولها بالسوق.

4. إدخال أمر (شراء) على سعر قريب من حيز التنفيذ وعند اقتراب سعر التنفيذ من السعر محل الأمر يقوم المستثمر بتعديل السعر أو إلغاء الأمر حتى لا يتم التنفيذ وذلك لدعم عمليات الشراء التي يقوم بها المستثمر.

5. قيام مستثمرين بتنفيذ عمليات متقابلة بين حساباتهم ومن خلال شركات وساطة مختلفة لمحاولة إخفاء التلاعب الذي يهدف إلى التأثير على سعر السهم.

6. قيام مستثمرين بتنفيذ عمليات متقابلة بين حساباتهم الشخصية وبصفتهم وكلاء عن مستثمرين أخرين وبالتالي يكون مُتخذ قرار الشراء والبيع مستثمر واحد في ذات الوقت ومن خلال شركتي وساطة مختلفتين بهدف التأثير على سعر السهم.

7. التأثير على سعر الإغلاق من خلال إجراء عمليات شراء لكميات محدودة (50 سهم مثلاً) من أسهم شركة معينة وفي نهاية جلسات التداول وقد يكون ذلك على مدار جلسات متعاقبة بهدف التأثير على سعر السهم.

8. نشر معلومات غير صحيحة عن عروض شراء لأسهم بعض الشركات، ونشر وترويج الشائعات عن تطورات جوهرية (إيجابية) كالاندماج مع احد الشركات الرائدة أو إبرام عقود أو صفقات تدر دخلاً كبيراً لتلك الشركات (أو سلبية) كتصفية الشركة أو إفلاسها، وذلك بهدف إجراء عمليات شراء أو بيع لتحقيق أرباح أو تجنب خسائر.

9. قيام المطلعين لدى الشركة المدرجة (التي يتم التداول على أسهمها لدى السوق) بإجراء تداولات خلال فترة الحظر الخاصة بالإفصاح عن المعلومة الجوهرية التي من شأنها أن تؤثر على سعر السهم وذلك قبل عشرة أيام عمل من الإعلان عن تلك المعلومة وحتى تاريخ الإعلان.

10. قيام المطلعين بالشركة المدرجة بإجراء تداولات خلال فترة الحظر الخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية للشركة المدرجة وذلك قبل خمسة عشر يوماً من نهاية الفترة المالية الربعية أو النصف سنوية أو السنوية ولحين الإفصاح عن البيانات المالية.

صناديق الاستثمار

أصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع كتيبا تعريفياً حول صناديق الاستثمار، وذلك ضمن سلسلة من الإصدارات تهدف إلى إلقاء الضوء على الاستثمارات المتاحة في أسواق المال، وشرح القواعد المنظمة لها.

وعرف الكتيب صناديق الاستثمار بأنها أوعية استثمارية تشتمل على مجموعة من الأوراق المالية يتم اختيارها وفقا لأسس ومعايير محددة تحقق فائدة التنوع، الذي يؤدي إلى خفض مستوى المخاطرة.

وأوضح أن صندوق الاستثمار في كثير من الأحيان يكون هو الحل الأمثل للمستثمر لأنه يمثل وقاية له من التقلبات العنيفة التي تتعرض لها أسواق المال من وقت لآخر، وتجعل الاستثمار مخاطرة من الأفضل أن يديرها خبراء محترفون على دراية بحركة الأسواق المحلية والعالمية.

وعرض الكتيب لأشكال صناديق الاستثمار، مبينا أنها نوعان وهما: الصندوق المفتوح والصندوق المغلق.

وأشار إلى أن الصندوق المغلق له رأس مال ثابت يطرح للاكتتاب، ويكون لأجل محدد أو غير محدد، ويتم إدراج وحداته الاستثمارية في البورصة، وتحدد أسعار هذه الوحدات بالطريقة نفسها التي تحدد بها أسعار أسهم الشركات. ويستطيع حامل تلك الحصص أو الوحدات أن يبيعها داخل السوق، كما يستطيع سائر المتعاملين حيازتها بعد طرحها من داخل السوق.

أما الصندوق المفتوح أو المشترك، فإن رأس ماله لا يكون ثابتا، وقد يصدر حصصا جديدة، وتلتزم إدارة الصندوق بتلبية طلبات الاسترداد التي يمكن أن يتقدم بها ملاك الحصص أو الوحدات الاستثمارية متى أرادوا.

و أوضح الكتيب أنه لا يتم إدراج الصناديق المفتوحة أو المشتركة في الأسواق المنظمة أو غير المنظمة، وإنما تنشر الشركات المصدرة أو المنشئة لهذه الصناديق أسعار الشراء والبيع الخاصة بها في الصحافة المالية، وتلتزم إدارة الصندوق بهذه الأسعار وذلك لغايات البيع والشراء. وعدد الإصدار مزايا الصناديق، مشيرا إلى أن المستثمر يستفيد من خبرة الجهات التي تدير

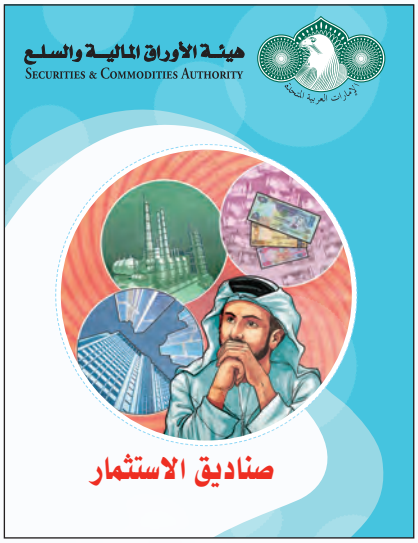

الصندوق واستثماراته والتي تملك الخبرة والمقدرة على التعامل مع الأسواق، إضافة إلى الاستفادة من تنوع الاستثمارات في الصندوق.

كما توفر الصناديق دقة السجلات المحاسبية المتعلقة بعمليات الصندوق، الأمر الذي يساعد المستثمر المشترك على متابعة أوضاع استثماراته، كما يوفر الصندوق البيانات المتصلة يوميا، إضافة إلى توفير الحصة التامة للمشترك وتلبية طلب الاسترداد.

وتطرق الكتيب إلى مخاطر صناديق الاستثمار، والتي عرض منها المخاطر السوقية، والتي تتمثل في احتمال هبوط قيمة استثمارات الصندوق بسبب حدوث هبوط عام في الأسواق، ويطلق عليها المخاطر المالية التي يمكن أن تلحق بالمستثمر نتيجة الاستثمار في الأوراق المالية.

كما يمكن أن تتعرض الصناديق إلى مخاطر متعلقة بأسعار الفائدة، وتراجع مباشر لقيمة بعض الاستثمارات المالية كالسندات والأوراق المالية الأخرى نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

وقد تتعرض الصناديق أيضا للمخاطر التضخمية الناتجة عن انخفاض القيمة الشرائية للنقود.

وحول إجراءات تداول وحدات الصندوق، بين الكتيب أن الصندوق يحدد طريقة استرداد وحداته من المستثمرين، كما تعين إدارة الصندوق لجنة تحسب سعر الوحدات دوريا، في الوقت الذي قد يفرض فيه الصندوق رسما محددا على المستثمرين إما عند الشراء أو عند الاسترداد.

وتابع أنه يتم تداول وحدات الصناديق المغلقة في الأسواق المالية عبر الوسطاء مقابل عمولة محددة وفقا للقانون، أما وحدات الصناديق المفتوحة فيتم التداول فيها مع الصندوق مباشرة مقابل رسوم تحددها الجهات الرقابية.

وتطرق الإصدار إلى آلية قياس صناديق الاستثمار، منوها إلى أن ذلك يتم من خلال مقارنة البيانات والقوائم المالية التي ينشرها الصندوق بصفة دورية مع تلك التي أصدرها الصندوق نفسه في السنوات السابقة أو التي تصدر عن الصناديق المشابهة، وذلك للتعرف بشكل واقعي على حقيقة جهود إدارة الصندوق ومدى نجاحها من عدمه في تحقيق أهدافه الاستثمارية المعلنة.

وأشار إلى أن البيانات والقوائم المالية للصندوق تتضمن تفصيلات بتشكيلة استثماراته، وقيمتها في السوق وقت الصدور، وصافي قيمة الاستثمارات، وطبيعة الأرباح الموزعة على المساهمين به، والمصاريف والمدفوعات الأخرى. وعدد الكتيب عددا من أنواع الصناديق الاستثمارية أبرزها صناديق النمو، صناديق النمو والدخل، صناديق السندات، الصناديق المتوازنة، صناديق النمو "الهجومية"، صناديق المؤشرات الأسهمية، صناديق المؤشرات المتداولة، الصناديق العقارية، والصناديق الإسلامية. وعرض الكتيب عددا من النصائح للمستثمرين أبرزها المعرفة الجيدة بكل الأحكام والشروط والأنظمة المتعلقة بالصندوق، كما شدد على ضرورة التأكد من أن صندوق الاستثمار يدار بواسطة إدارة تتمتع بخبرات لها باع طويل في هذا الإطار، كما أنها توظف مدققي حسابات داخليين وخارجيين للتأكد من سلامة عمليات الصندوق المحاسبية ومدى تقيده بالتشريعات والأنظمة.

ونوه إلى أن مهمة اختيار الصندوق تقع على عاتق المستثمر نفسه، مع ضرورة أن يكون اختياره متفقا تماما مع ظروفه الخاصة ومتطلباته، وقدرته على تحمل المخاطر، ويتطلب منه الأمر مراقبة دائمة لمؤشرات أداء الصندوق المستثمر فيه.

وأكد أنه يجب على المستثمر أن يراجع بشكل دوري مدى نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه الاستثمارية، حيث أن أولويات المستثمر قد تتغير من فترة لأخرى.

ودعا المستثمرين إلى عدم الكف عن إجراء مقارنات لأداء مختلف الصناديق المماثلة، للوقوف على الأداء الفعلي للصندوق المستثمر فيه أموالهم.